


کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۳۰۸

۳۰۸ هجری
۲۱۲۰۳۱

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب ۲۱۲۰۳۱
کتاب کتابی در نظر		
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی (۳۰۸) از کتب اهدائی : هجری		

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



کتاب: کتابی در دست

مؤلف:

موضوع:

شماره اختصاصی (۸۰۸) از کتب اهدائی: معنوی



شماره ثبت کتاب

۸۰۸ معنوی

۲۱۲۰۳۱



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۲۰۳۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

ثم بعد القول بالمتع بالمتع فإت فانه يكون له وكأيت ليفهمه ما يلغ فيه ولا صلاحية له وكأ
قوة من الإيجاب بخلاف قوله وتوجب ونحوه فإنه قيد بمعنى الإيجاب وفيه ما أيقرت
قوله لا يلغ فيه من إنشاء الفروج وحصول الفل وغير ذلك بخلاف غيره من المتع ولا
إني الأولوية فإني التبع ونحوه **والألف** وقيل في الفل إني جزء وجه الله **قوله** وما عتوان
إني اللسان عتوان وإن اشتمل كل منهما على عيين **قوله** المليون والوطن الأول كرفع اللتوة
ونحوه والآخر كإني بقية الفل وحرف والآخر على وجهه والقوة ونحوه **والراء** وجهه الخ
فالغالب لك بعد تقييدها لغتها للقواعد على التبع عذو من حيث حقة منها ولو لمع الف
عذو من حيث غايتها للقواعد ومما صل الفاعل أدل على أنه إنشاء أنفسه بفتح النقط لغو
الاقرب عليه من عدم ما يثبت وجهه ويمكن أن يقال إن الفاعل أن كان شاعمة وهذه الراء
صاحبة للخصيص بل هي إلا أن يكون من قبل الشار والشارو عدم عمل الإيجاب حتى التبع وفيه
البناء يتكلم به العمل بما ترك الفعل بغير شكل والفاعل ولذا أشك في إقصاصه براء على قل
انطرح الإيجاب لخاصة الغيب على حصصه فلم يرجع **قوله** في التكاثر بالهم طلفا أي طلة
على الكائن أم أوفيه فنبه على خلاف ذلك حيث اشترط الشامدين مع عدم التواطي بفتح
اعتباراً بالأخلاق والغلبة إلى الفيد الذي يمد **قوله** حيث اشترطها فيه أي حيث اشترط
القاهدين والولع بالعام **قوله** أو أوصفت ترك النافذ لرويته بالإنه بخلاف الأشاء
ويستفاد الحكم على الزوال حال ما الشار من إكن لك بنات فزوج اخذهن بسلام وإيم التبر
زوج الزوج ولا للشهر وقد كان الزوج فرضاً بالصاد فإما لمع أن يدخل بها على الزوج بلع
الزوج إنما الكثيري فلا إيجاباً إنما زوجت منك الصغرى من بابك فقال لا يؤخضه الزمان
الزوج را من كل من ولم يسم له واحدة منهن عند عقد النكاح فالتكاح بالبلل في الماضي
أي من شرط الشبهين بالعدم **قوله** النافذ لأنهما الحق والملائمة **قوله** وعندما أتت من عند
شدت بهن ولم يزوجن فأما بالاطلاق أي أوتر العمل بما وردوا معقوف على الشار وهو

الاستدلال
في الاختيار والامور الدينية

اولي شدا وبشره القدر على هذا **قوله** ولو فرض ان لم يفتح مع العاقلين ومصلحة ان لو
فرض ان فرض في الاب فيبقى الحكم القدر وقبول قول الابس لا من لان حيث ان الاستدلال في
صل الاب القدر على ان نظر الرتبة بعد ثبوتها في قوله حتى يخرج رتبة غيره ولا يفتقر الى ان يكون
اليه التبعين بطلان الروية بعد ثبوتها في قوله حتى يخرج رتبة غيره ولا يفتقر الى ان يكون
جناح عليهن فيما صلتن في انفسهن وهو مفيد للعلم في غير الدخول بها والافعال في هذا السند
نفس حكمها في الساتر شقين لا من رتبة واختاره ما اختاره ما عدا ما عدا ما عدا ما عدا ما عدا
فيقتضيه الاحتياط للدين في هذا الحكم المرتب عليه وهو من الفروع والافعال والافعال
ان يجمع في العقد على الكبرية اذ في الاب ومن في حكمه بان قوله في العقد في كل حال في
العقد صحيحا لا يجمع اذ في افعاله والافعال الاول وهو الذي اختاره من المتأخرين قوله
جاءه من الفقهاء منهم الشيخ في الفتيان والمنتهى في الجريد والمفيد في كتاب احكام النساء
وسلاد ان اردوا من سقوط الولاية عنها راسا وثبوتها لها مطلقا الثاني استمر الولاية عليها مطلقا
وموقوف الشخ في الفتيان والصدوق جماعة ذلك الشريك فيها من الولي وموقوف على العاقل والفقير
في المقصر على شرط في رتبة الراجح استمرار الولاية عليها في القام دون المنع وموقوف الشخ في
كتابي الحديث الخامس في وصية المولود المات وميل المحقق في حيث نقل في التوامع ولا يفتقر الى
فلم يثبت وزاد بعضهم قولنا ساءه وان الشريك في الولاية يكون من المرأة وانها خاصة دون
غيره من الاولياء والنسبة الى الفيدافا ومعلوم هذا في كتاب **قوله** وموقوف على جميع بنات ذكر
من الوحيين فانه مع ملاحظة الاختيار ولا يفتقر الى ان يعطيه وجه الحكم ويصل الى اذاعة الاية فمطلقا
الحكم في ظاهره **قوله** ولا يفتقر الى حجب حوازا للاستدلال بان تزوج بنتها بمهر المهر
وغيره لان ذلك حجبها فلا يغفل عن عاقل **قوله** ولا يجبره عليه مطلقا اي سواء كان جبر
ام كبر او بعض النامة من غير ملزما والكبر **قوله** على الصغير مطلقا اي مع القيد ومعهما ذكر اكد
ام اثني **قوله** وفي ثبوت ولاية الوصي الخ اي في ثبوت ولاية الوصي لم يفتقر الى سواء صرح ام لا بشرط

اصول

المصلحة او ثبوتها مع القدر مع مقتضاها اي في عدم ثبوتها وان صرح ومجديت المصلحة ومما
يعلم من شدة هذا التفصيل في غير ذكره اي في قوله هذا خالصا والصحة ما اشفا لما مطلقا اي في صحة
وفي شرح الارشاد اختيار الجواز مع الاستدلال او التخصيص **قوله** ولعموم قوله ولا لا الا في التخصيص
ظاهرة ومع عدم من حيث تفويض الوصي اليه ما كان لا التصرف فيه حيا والفرض وجود القيد
وفي هذا كمال يمكن **قوله** ولما في اي يبيد في الساتر استدل بخصيصه بغير علم واي يبيد
ايه ومعها ما اكد في التامية على قوله لا كان حلا للمادة في الخ وهو قول من طرح الرواية في
فيكون من عطف العام على الخاص كونه اوليا في هذا العمل والمادة فاليون بولايه الاخ والعم
فعمل العمل على التفتية اول لو يفتقر قوله بولايه الوصي في هذا الشكل الاستدلال بالرواية وقوله
جهد العمل على الاستدلال في الاخ اول لو يفتقر وسياسا بمعنى اخبا بولايه له او دون غيره
الرواية **قوله** ويمكن اذاعة القول الثاني من الماتاة اي اذاعة دليلان الشرط فموقعه الاول
لغيره وكونه **قوله** ولا يفتقر الى التماس وان كان ملحقا بغيره وبالعلاقات الا ان ليس
ما يفتقر الى الشارع ايضا من جهات معينة كالطهارة ونحوها مما انهم تفصيل في كتاب
الوكال **قوله** وفي بعض هذه الوجوه وقوله يمكن ان يكون وجه النظر ان يكون يقال ان حيث بنا
اذا اشترى له وكيلا خصصه وصافي صفة قوله يست من ممتلك وان يقال ان الحلفان كان على
القيام المقتضى فلاحت وان كان على ما يثبت عليه مع صفة يست وان يقال انهم تزوجوا
لا يست وان ذكر الموكل فمما استشكل في ذلك في التواعد من حيث مشابهة الوضع والعرف في
التواعد اي في الوصلت لا يبيع او لا يشترى او لا يزوج فمقتضى هذه العقود لا يبيع احش
ويمكن النظر فيها فيكون البيع يقع للموكل من ابتكاره والموكل مطلقا فانه مع التخصيص يتركه لا يقع
عن احدهما ومعنى الموكل لا يقع البيع للموكل لان زاده وقوله ظاهرا والفرق بين بطلان الكا
وبطلان البيع للموكل على انه يبر من حيث التصريح بزوج الموكل وقوله في بيعه البيع للموكل
ويمكن منع تعليق البيع بالمخاطب دائما فانه قد يخلق بالمخاطب فقط فاما **قوله** فانه لا كان الخ

ذكر في هذا وان كان موالا سابقا قريبا في القيد ان ينقض الخصم الذي يتوقف عليه النسبة او موطن
نفسه ما في زوجة لو من قبلت وبعدها لم يخل تحت العموم فلهذا الاول ينقض لونهما فلهذا
قائما على ما في معنى من شك ونحوه فهو موقوف على كون المزوج في موضع قبل الطلب العلم ولو
ما يصح **قوله** في موضع من الاقرب اي من الاذن عموما او خصوصا ويقتل جميع الاقرب على الخصوص
وذلك ان كان قولهم قربة ذلك فاسلام لم يذكر للخصوص شي الا انه هو **قوله** اما الاول الى الاول
عدم جواز تزويج قسم مع عدم الاذن والاطلاق والثاني الاذن عموما ان كان الاذن خصوصا
قوله واما الثالث الخ اي لما جاز تزويجه من نفسه مع الاذن عموما فلهذا العام ناهي على
خبرية لا في غير ما في الوكيل يختلف المطلق كقولنا زوجتي من كذا فان ظاهرا المتأخر بين الزوج
والزوج وفي هذا نظر من حيث انه داخل في الاطلاق كما انه داخل في التميم وان كان العموم
اخر من لانه لا انهما مشتركان في أصل الذوات ولا في أصل العام كما اطلق فصل بينهما فكل واحد
من مصلح لزوجها وافضلها المتأخر بين الزوج والزوج ولو ظهر من شأنه ان كان في كل واحد
اشكال ان لم يكن اجتماع عدم الدعوى مع الاطلاق كما اذا اطلقا وسقطت في المسألة **قوله** مع النص
على المخصوص **قوله** ومنع بدا من زوجة **قوله** ولا في بين كونها غير بين وليدين الخ خالف في
ذلك فيقول انما لم ينقض هذا الاطلاق بالمعنيين واعتبر في البلدين فانما البينة بناء على شرط الانها
فانما البينة سبلا بخلاف المعنيين وخيار في المسألة **قوله** ومنع البينة ان لم يقبل ان كان رجلا
اظهره من المنع من الاخت واما هذا وفيه بطلان **قوله** ومثل ما في الزوج الخ فوجه انما اثبتا المعنيين
على التكرار لان زوج نفسه قبل ان يخلط فظهر من معنى في الزوجية في الجملة بالدعوى فوجه المعنيين
وايضه فان تزويجها منع من تزويجها او فاعلم ان اقرارها مع غيرها في حق الزوج الثاني
فلا تزويج قبل الحمل ومن عدم ثبوت ذلك فلما التزوج وهو الاقرب كما يقع تصرفا لتكرار
في كل ما يصح طهره ووجه الدعوى استصحاب الحكم ان اقر الحكم به يجب الظاهر كما في غيره
والحكم من غير عمل الظاهر في كثير من موارد ولا يلزم المنع من ذلك المحرم الخ وما ذكر

فيظهر كونه اقرب وان رجعت **قوله** هذا محقق في بعض دفعات تقدم من ان يكون اقرارا في حق الغير لا يجمع
بما اقر ومن لا يجمع بالغير المتحقق الزوجية الثانية عليها الثاني يجمع بالغير المتحقق
لا عرازا فانها كانت زوجة فلا يثبت لها عليتها في حق هذا الزوج الا لانها من منتهى ثبوت حق
الغير فيدخل في عموم اقرار العقلاء **قوله** فلما هو كذلك المشبه الى صاحب الزوج الثاني هو كذلك
الشبه ويحكم في ان لو كان هو كذلك ازيد من المسمى في جميع الزايد الا في حق الغير في غير زوجة
اقل الاخرين من هو كذلك والمسمى في حق الزوج الثاني لعدم نفوذ اقرارها في حق ولا تزويجها
بما في زوجة الغير وهذا يخرج عن مقتضى ما في العلم به **قوله** وفي اذن الاول الخ انما كانت
مدة الزوجية قال في حقها كمن قبلت الاول نصيب الزوجية بما يتحقق من المدة بعد نصيب الثاني
من اذن الاول يجمع بالغير لغير نصيب الثاني فمتى ما يتحقق من نفوذ اقرارها على نفسها في
غير ما في حق الزوج الثاني ومن عدم ثبوت ظاهرا مع انه اقرار في حق الزايد في حق الزوج الثاني
ان يقال ان وقت اقرارها لم يكن للزوارث حتى يكون اقرارا في حق الغير ويمكن الجواب بان الزايد انما
ينسخ ح بالاعتراف الثاني من موافقته في حق حوطا حه فيه ما في المسألة **قوله** ويمكن ان يقال في الجمع
يمكن الجواب عن هذا الاستكمال بان القاعدة في هذا أصل الأصل والظاهر ترجيح الأصل الا اذا دل
دليل يفرج الأصل وهو عدم الزوجية فيصير الزوج اذا اصله عد وما في رجع فيما لم يدل على ذلك
ويشكل ايضا الخ ان يشكل ما كاد له مع زيادة تكذيب لبنته بالانحول وتيجاب يجوز الاول
والدخول من كونه بعد غيره فلا يخلو عليه **قوله** ولا يخفى ما في الجمع يمكن ان يقال ان الزايد
ما اقر العقد الاخر يعني الحلف على تنبيه ما اقرت به متعلقين باليمين لا يتوجه وقد دللت هذا التوجه
فيه انما كتبه على ثبوت الكتاب بخط السيد بل انما صرح به الله والتميز ان هذا فيه من هذا التكرار
من حيث ان التناوب في ثبوت اليمين على الحالف واما من جهة الحلف على نصيب في كل
خصوصا مع تقديره في كل مقدمه وتقدم من كل هذا وان دل عليه في الجملة قوله في الموضعين فكانه
طالب ثراه لهذا الجواب وان وجهه في الجملة كونه في منافرة ايضا ربا اذا دلت عن منافرة ما ذكره في اصل

كان بالذات في النسخ في المبدأ على المتدينين استكمالهم من قول الجود بنهم من القول بغير جعل الوفاة
منه ونسخه في يوم القيمة الأول وان ناسخه وفعله على ما في غير الكتاب مطلقا نظر الى العلة
فيها وقوله ولا يقرولون بظاهر عدم القول بذلك وعدم التسليم للمهم الا ان يكون قائلان اورد
بذلك اوان المراد من الجود بغير معنى التخصيص فاملوا احتمال ارادة عدم التمسك الى الامور
الا لا يبرهن ما فيه **قوله** نظر الى العلة يستلزم ان يكون المراد العلة غير ما تقدم من قول ان ولاية
الجود في الجملة العلة التي اقصت تقديم الجود ومجوده هناك وهي كون احداهما جودا والاخر ايا
ويستلزم اذالة العلة المتقدمة والوجه بالمعنى ان كان ضامفا **قوله** والافوى لعدم الجوى
الافوى عدم التسليم بوجه من وضع الضم والاب والجود لا يستلزمها في إطلاق الجود
حقيقه فلا يكون اب وجه حقيقه والاب اما ان يطلق عليها حقيقة او جازا فلا اب وجه
حقيقيين ولا في لاداة الجاز والعلية تقدم الكلام فيها فالاول ترجيح الاكل الى كون خذالا
الاستمرارية الاولى ترجح خذالا الاكبر وان كان اقل كالا **قوله** لصفت مستندة بين الوليد وموجبه
ولم يكن كونه **قوله** على الولا طلقا اى ان كان اى كانه قول الى الحق والى الله
والشهود بذلك فلا يكون هذا مقصودا **قوله** وليشكل الخ اى يشكل ما ذكر من التليل ان الضم فافيه
مع الاستيفاء معا فيه يضمن على بعض الجود لا مطلقا استوفى اى لا على جميع الجود ومع الاستيفاء
والغرض منها الاستيفاء بوجه تكيف يكون تفويضا للضم اليه من ان الضم او الجود مع الاستيفاء
لثبت لثبت ما اوجب من الضم او الجود وعدم التفان مع الاستيفاء في مثل الزيادة ونحو **قوله**
لاشئ على الوكيل مطلقا اى على معنى الوكا لا كلاه من التفان وعدمه اذ مع التفان والزيادة
يمكن جعله على التفان لوحت استوفى المصاعده ومع لا فرق بين الام وغيره فاستلزمهم الوكا لا **قوله**
وقرب من الخ اى قرب من قول الجود على الزيادة على معنى الام الوكا لا فان مجرد معنى الوكا لا لا يوجب
لثبوت المعنى فيمتا الوكيل **قوله** والوجه على الخ اى على العمل الاب في زيادة المعنى نفسه المعنى والماله
ثم ضم من قول قضا عا فان تفسيره قبله بغير معنى المصاعده وانما تفسيره في المعنى والماله اى

قوله قضا عا وهذا المصاعده من الولا يمكن ان يكون نظرا لطلب قضا الى ان المعنى ما اقصت شئ
والحال كذلك وان قول قضا عا هذا المعنى فمهم عدم دخله في القضا عا من حيث ان المباد
ايه وغيره فامل **قوله** فافهم ان لا يكونان محتملين كما لو كانت العلة الغير جودا لان عتياح تكون
اخذت زوجه جودا ام ايه واخذت زوجه الام لا تخرج من حيث زوجه ايه او لم يكون من حيث كما اذا كانت
العلة الغير جودا لايه واخذت اوبيه لا تخرج من حيث اخذت ايه اب تكون من حيث عه وكذا خذالا لطلب
الغيره ان كانت خذالا لطلب وام او لام فامل الخا تخرج من حيث وان كانت خذالا ب غائبة فامل لا تخرج من
لان ام خذالا الغيره تكون امره جودا ام انه خذالا لطلب اخذت امره الجودا اخذت امره الجود لا تخرج
عليه فافهم من افاوه فامل **قوله** وضابطا للمعنى ان المعنى هو خذالا لطلب الغيره من
ليست من الغريب فلا تخرج من الضابط **قوله** وكذا بيان ان الغيب والرضاع اى ان بيانها
بيان الغير من الرضاع لان الرضاع سبب لهم نبات الغيب ايه وكذا بيان في الغلات والخالات
وما جودها **قوله** او ارفع بلون نيك فانه يكون اخذ من الاب **قوله** على الراجح القولين اى في الشبه
فقطوى الزيادة لير اى انما لا تخرج من وهو ضم بيت وهذا ضم بيت من الطرفين فيثبت
الحكم فيها ولو كانت من طرف واحد ثبت ما لبق قاله لثبوت الغيب والارضاع ترتيب على الغيب
فلا يثبت في انما الرضاع من جانبى على عدم الاكتفاء بمبنى الرضاع ولو كان لثبوت لم يكن لما بين
الجود وضادة اى انما لا يمكن ان الضاب هذا الموت ومع الاكتفاء بالمبنى لا ينافي لثبوت **قوله**
وان تناوله قول الصير وكذا من كتاب او موصوفا قبله وان صدق عليه الرضاع مما يحرم من
فان ذلك يحل على المنه والتمتع من الرضاع الحريم وذكر الحريم مع كون الرضاع يشترط للزواج
ودفعه بغيره وهو لا لا الاولة الخ معطوف على قوله حلالا اى الحلال والاولا الخ ولقد
اوضحتم والى كون ذلك الاختيار والتكليف في قوله حلال الرضاع لا اختيارا بترتيب مما سبق ويجوز
جوابه ويشكل هذا المصراع لان الرضاع ليس من امة فترجع لشر المحرمه وقال في المسائل ان التقيد
الى الرضاع وفصله من الموضع فيشرها اجماها وكان الاجتماع على تقييد الاب الجود بغيره لا يثبت

يوجد من الكرامات وهو قوله **قوله** او جعل الاول الخ اي ان لم ينجس بالجمع من
ما عدم من مائة الموقر لما ذكره سابقا من ان العمل به ان يضع القل
تكون محبة فتميز بين محبة الله على الذين المفهوم لا اعتبار به فلا يخلو للعدا
وهذا الظاهر فتميز فيها اي في الاب والابن فلا وجه للتفصيل **قوله** وقدما النظر الى ما فيها
شأنها كبرها الايجلان بوزنهما لك لاخره من نظر مثل البعد والكهف فيه شبهة فاذ لا يجرى نظرها
من غير ذلك في الامتياز بينهم شبهة انما فلا يفرق بها على الاب والابن لما في المتن وما ليس
قطعا من الاختلاف ويصح جماعه منهم بغيره في الوجه والاكين مطلقا اي في شبهة وفيه في الغمزة
حكم القدر مطلقا اي في غير تفصيل يكون لا نظر لغير ذلك لان انما في جملة هذا الاطلاقات
فيما عداها انما هي علم الاختلاف وتخرج فذلك لا يخلو وجه الاختلاف في السر بين الشبهة و
عدمها في غير ذلك كونهما من الاب والابن شبهة كما ورد في الاختلاف ويصح الاختلاف فلا يفرق بالنظر
المشقة والسر السبب ونحوها فان شأنها جعل لهما كالمرد المشقة بالركن مفقودا لاعتد
الشبهة وان كان في الامتياز من الامتياز من اثنين لك في السر لا يجرى بحسب النظر فلا يخلو
وتخرج بعضهم في شبهة كونه في شبهة في النظر والسر في ذلك لا يخلو لغير ذلك في النظر والسر وانما جعل
لغير ذلك لاعتد علم الشبهة فيه كونه لا يجرى علم الامتياز كالتفصيل في الحاشية على وجه صحيح
فما عدا من مخرج به العلامة في الذكر فانه قال لا يجرى من جد الامتياز وان جرد النظر اليه وهذا ما في
وله الشوب وتظهر من القواعد جواز لم يفرق فيه وقد اقيم في حق من النظر والسر في حق النظر والسر وقد
صرح الجوزون لاعتد لوجه الاجتية كقوله في عدم جواز المساء او في حق المفقدين في الشرح عليه
الاجماع ولا في حق في الملة والاشباع من النظر واغرب المتعاقب في الشرح موضع التذاع
تجمل الفرج ولم يلاحظه والقوم من القنوى عدم الجرم وسع في غير علم في ذلك في انما كانت
يذهب عليها كذا في الاول عموم النظر والسر مع استثناء ما وقع منها في الكدين ونحوها الثاني
كذلك مع استثناء النظر خاصة الثالث تنصيصها بما يفرق انتهى **قوله** وان كانت الهابة معلقة

الاول

اي بانه المعلقة على شرط في الموت والموت **قوله** ولا يقال في هذا
في الاول لان عدم الظاهر وصحة عقوبة من لم يدل الظاهر والمعنى في عدم
الموت لان الامتياز كانت ام غيرهما فمع عدم الامتياز ولا يقال في هذا من غيرهم حيث
والموت وانما الجواب بان الشرط في الامتياز هو البت الدخول بالام وسع السر لا يخلو
وانما يفرق بالام وان لم يدل البت فلا يجرى كون نظر البت وانما هو بالام وخاصة
ان القابل للفرق بالنظر بالسر بالابن فيهما والمقابل لهما فيهما فلا يخلو في حكم الامتياز
بالفرق بين الام والبت فيلان مسئلة التمسك فان القابل للفرق موجود بالفرق موجود
بالفرق وهو المقتضى لا يجرى كانه في عدم فهم الفرق الاستدلال لا يخلو في عدم فهم الفرق بالام
والبت معاد النظر والسر لان ذلك لا يخلو في النظر الدخول في عدم فهم الفرق بالام
من القول بعدم فهم الفرق فان قلت يمكن عدم الفرق في عدم الفرق بين الامتياز في غيرهما في غير
فهم الفرق بالام الدخول بالام فلا يفرق بين الامتياز والسر والنظر بالام قلت هذا انما يجرى في
فقط لان الدخول لم يشترط في الشئ الاخر فلا يجرى في غير النظر والسر الدليل المذكور لعدم
الفرق في وقت الامتياز وانما جعل الامتياز في الامتياز في غيرهم في عدم فهم الفرق بالام
ففيها معلقة اي المعلقة او المعلقة في الامتياز في غيرهم في عدم فهم الفرق بالام
الفرق في الامتياز في الامتياز في غيرهم في عدم فهم الفرق بالام وانما جعل الامتياز في عدم فهم الفرق
بما وجد في الامتياز في عدم فهم الفرق بالام في عدم فهم الفرق بالام وانما جعل الامتياز في عدم فهم الفرق
اي في غيرهم كما هو صريح المتن **قوله** وان وطى الثانية فاما ما في كتاب في الحاشية في الشرح
ومن بعد عدم فهم الفرق الاول في خصوصية الجها انما هو التمسك بالام في عدم فهم الفرق بالام
في هذا فاما العلامة في عدم فهم الفرق الاول في عدم فهم الفرق بالام في عدم فهم الفرق بالام
الاول في عدم فهم الفرق بالام في عدم فهم الفرق بالام في عدم فهم الفرق بالام في عدم فهم الفرق بالام
وكذا الاستصحاب وانما في الامتياز **قوله** وموضع من في جنعت لان حكم العزة والحالة في غير

وقالت ان الاصل ان ذلك اوجه ان اذا علم ان في العدة ولكن لا يعلم ان في العدة
تقبل الحرام فلا يثبت بالنسبة اليها ما قبله ونحو ذلك **قوله** ويمكن الاستدلال
المشاهدة في قول هذا ان يمكن التخصيص في جميع الصور ويمكن ان يكون ذلك
المشاهدة ان لم يعلم ذلك ولكن يتصور ان يكون الشخص المهر عليه الكتاب او المهر وشاهد على المهر
في المهرين الذين يتولد مع علم لا يتقيد لكل من القسمين **قوله** وفي الحكم بغير العدة على هذا التمسك
تطابق على تقدير علم احداهما دون الآخر والعلم ان ذلك ان كان عقد العدة من جنس دون العدة
فلا علم ان الحالفين في عقد العدة فسادا وهو مقدم عليه ولا يلزم تحريم المشاهدة في قولها
لشأن القسم بالساعة وهو لا ينافي في عقد العدة ومن عدم استكان ذلك في نفس الامر ان يكون
عقد واحد منهما وقاسا **قوله** مع البطلان في تقدير الحرام مع الفعل لا يجوز ان يكون الموطر في غير
مدا عن هذا ما يشبهه وينبغي ان يرفع مع الفعل والمسلم كاتبة في الزمان فسادا مع العلم
بأن الزنا الموقوف على التمسك بها من حيث الخافقين الذين يرفعها المصالح حكمها لانها
خارجية عن الشبهة والزنا **قوله** وكذا الزوجان في العقد الخافقين وكذا الزوجان في الزنا
على الشرع في هذا وجهه قبل ما يقع فيه من العلم او ما في معنى العلم كالفقهاء وهذا المطلب المقرب
فان هذه ابناء وما بعد العلم وما في معنى ما بعد العقد بين الزنا والعدة في ان فيه
الزوجان الاثنان في العقد في مفسدة الاستسلاف في العقد فقط يرتب على حكمه ام لا ومع
الفعل كذلك والافق من عدم التمسك لان المشتق وقع ذلك في العدة ولا بد من وجع الاقرب
بين كون المدة المخللة بين الزنا والعدة بقية العدة ام انفسار ازيد وكذا الاقرب بين وقوع
المقدور والعقد في العدة الزانية عنها ام لا ذكره وهو واضح **قوله** لا بد ان طاعت الزنا في
منعها البهية قوله ولا استكان فيهما واما ان لا يستكان فيهما هذا الاقرب من ما بعد قوله في الزنا
قوله دون الباطل في قولها انما لم يجرم بخلاف العقد عليها **قوله** وان ذلك لا يمنع من
مساواة في ما ذكره لا يوجب لطاقها في جميع الاحكام بل يدل على ان يكون نفيها هذا التمسك

من الشبهة في ان الباطل فيها المجهول **قوله** ويجوز ترجيح الاول الخ
شكنا المصنف في ان لا بد منها ليدل على ان المهر مطلقا وان اذن المهر
على العدة من غير شرط في قوله لا يلزم اوجهين من قولنا مع وجوده انما
منه ومقتضى على القول بغيره في المصنف في قوله لا بد منها انما هو من قولنا في قوله
الاثنين الشرطين انما هو ان يكونا شرطيين للزنا وهما القول والعتق فيجب توقف
على ذلك المدة لان ذلك كان مطلقا **قوله** لا يجوز الحرام في الزنا واما وصحة
كاتبه بغير بعض الفسخ المقروء عليه وكيفية المشاهدة في الفسخ والعدام فلا يجرى الفسخ
بالاشهاد على المهر حلالا للزنا على القول الظاهر وان كان حرم المهر فيها نظر الى عدم الاقرب
قوله وانما لا بد من التمسك على عدم عقد من عند الله تعالى وهو الشاهد في عقد من غير
اعتبار البطلان في الزنا فان كان كذلك فسادا في الزنا **قوله** وعلى هذا الشرط
ظاهر الاقرب في هذه ومن لم يمسك على ان يكون العقدات الممنوعة فمن لم يكن ام لا
من غير ان يكون الممنوعات ذلك من غير العقد استكان ظاهره انما على ذلك وعقد الظاهر في
من الشبهة **قوله** وضعفت الخ اي ضعفت لهذا القول بان الاشتراط في العقد هو الممنوعات
ونما قبل الزنا من ان لا لا الاقرب والجهل في ذلك المهر ومن لا لا المهر من ضعفت في قول
كل من هو ومن لا لا ضعفت فان ذلك لا الاقرب والجهل في عدم الشرط وهو قوي عند المحققين في عدم
قوله من ذلك الزنا في العدة في معنى مهور الشرط ولا يخلو في هذا اذا علم ان الشرط
منه هل الاقرب فلا يدل على حكمه عا عما هو خلاف الظاهر **قوله** ولعل غلب الخ لما كانت
عدة الزنا والشبهة على كل من الحكم اعتراف المصنف بالباطل في حيث نفيها من
حيث عدم استكان الرجوع فيها وليست هذا الى اجل **قوله** ولا اقرب بين العلم والمقطع فيها
الزنا الباطلة والرجعية او في البطلان والغير او في العدة والمهر او في الرجعية **قوله** ومن
حيث المشاهدة على ان لا يمنع المشاهدة على ان لا يمنع في الزنا لا يخلو نالا انما علم ان في العدة

مهر

في السنين من غير تقييد مع اعادة المقتضى لغير الناجم من العمل عليه
 دون الملام وقرة خلفا وانما **قوله** من غير تقييد الخ خصصنا الزمان من حيث
 فقد ظهر منه انه اذا كان من شرط الوتر ما يتوقف عليه سمعت كل من الغايين
 الاول قول زائد **قوله** قال قول بالاطلاق سلطان اي ان المقتضى كان من الاطلاق المذكور
 او ان المقتضى قد وقع الذي هو على الزمان وعلى المقتضى من غير تقييد لطيفة **قوله** وجعلنا
 حالة الوتر اي جعلنا المقتضى وقيد بانه على الوتر الا ان كان في مقتضى حال العقد وطلقات
 الوتر غاية المرح وتيقونة ملها حال العقد وجعلنا حال الوتر من غير تقييد ثابت
 لما المرح وكان المقتضى البطلان ذلك قال مع ان الميراث بعد الصلح لا يفيق الا بالغير فان
 مله من غير ان قال ولا يفيق عن غير تقييد البطلان فانها اذا طلقت العقد لم يفيق الا بالغير فان
 الاول لا يفيق عن غير تقييد العقد فان هذا التفسير يصدق على البطلان في هذا القام
 ويحصل التفسير فثبت المرح وهذا هو المقتضى في الواقع لا يفتقر **قوله** الثالث الفصل من الميراث
 في التفسير **قوله** فثبت مقتضى ما عرفت مع التفسير وهو مقتضى الاستدلال والاعتدال
 انقضى الميراث اذا انقضى من غير ان يفتقر الفصل من غير ان يفتقر حلبة الميراث اذا انقضى
 يكون في هذا المطلب ومقتضى الميراث في هذا المطلب الاستدلال والاعتدال في مقتضى
 مقتضى من يفتقر حتى لا يفتقر مع التفسير وهو مقتضى **قوله** فان عرفت مقتضى الميراث في مقتضى
 الذين يفتقر من غير ان يفتقر ملام وتفسيره في الميراث الذين الذين يفتقر من الميراث في مقتضى
 التفسير انما يفتقر من غير ان يفتقر الميراث في مقتضى الذين الذين يفتقر من الميراث في مقتضى
 او الذين يفتقر من غير ان يفتقر الميراث في مقتضى الذين الذين يفتقر من الميراث في مقتضى
 الكتاب في قوله **قوله** ولا يفتقر الميراث في مقتضى الذين الذين يفتقر من الميراث في مقتضى
 عن الميراث من غير ان يفتقر الميراث في مقتضى الذين الذين يفتقر من الميراث في مقتضى
 ملام وتفسيره مقتضى الميراث في مقتضى الذين الذين يفتقر من الميراث في مقتضى

[illegible]

وقيل ان الضحية التي اتي بها ان طوبى القليل في كونه مقدسا ام لا
 شئ من ذلك بل انما هو الذي لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 به فان قلنا انه مقدس بالمقدس الذي لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 بل انما هو الذي لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 ويخص به المذبح لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
قوله من اسلم اماله كره في عمله شهادته انما هو الذي لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 اليه وساقا خاليا لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 الشبه فان لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 والكلام في امره شهود **قوله** ياخذ من اسلم اماله كره في عمله شهادته انما هو الذي لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 وصفا اخر لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 مخصوص بالمذبح لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 امره شهود من حزين **قوله** ولو بعد ذلك الغنيان الى امره شهود ان قوله من حزين من ذلك
 المسلم قليل الاثبات والقيمة عند شهوده لو كان حزيناً لم يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 بعض الامانة حيث فرق بينهما فحكم في المدين انما لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 الغنيان الذين والمعتون في مقابل المدين فلا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 وقول ان المدين يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 متى كرهت ان يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 باع ما يملك من اجل ان يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 الاسلام يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 لا اذا لم يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا

الملك شادو
 شهر

الضمان فانه اذا تقرر ذلك فقلنا انما هو الذي لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 ظاهر وقيل في الاستدلال على ان يكون له المثل في كونه مقدسا ام لا
 وتوهمه انما هو الذي لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 حاسدا ان القيمة لا يجب الا اذا تقرر دفع الدين وصيغته ممكن وقوله ويضعف بضع الشاهد
 ظاهره في الاستدلال ما تقدم وقوله والشاهد الشرع شرع له في الدين الحلال في كل
 الى القيمة فكل ما مع الشاهد الشرع في غير هذا المثل في كونه مقدسا ام لا
 الشاهد يكون الى مسوق لثبوت مبررات الاستدلال في كونه مقدسا ام لا
 القيمة انما تخفى مع عدم وجود الدين فعدم استكان دفعها في كل دفع القيمة في الغيبة
 لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 فزاع له وحاصله ان دفع القيمة انما يذبح على وجه الدين الذي يكون دفعها ويقوم مقامه مع
 عدمه وهو هنا غير مدعوم منه ويؤيد اصل الاستدلال الى الغيبة فلا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 ان يقال مع عدم استكان ويثبت المبررات ويؤيد اصل الاستدلال الى الغيبة فلا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 الدين المدين لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 عليه دفع القيمة لان دفع الدين غير ممكن فانه في كل كونه مقدسا ام لا
 اي دفع الدين ممكن فلا يكون فزاع له وابطال الكلام فزاع له والمقام وزيادة فوضي لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 ذلك **قوله** وانما هو الذي لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 الغيبة من المظهر لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 فزاع له انما هو الذي لا يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا
 من انما ذكره لعدم المساعدة التي في كونه مقدسا ام لا
 يكون الاستدلال الى كونه مقدسا ام لا
 الكلامين والعلمين لم يذبح ولا يذبح في كونه مقدسا ام لا

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

ان هذا من ان يكونوا طيوانا وليتبدوا ان يكونوا المشركين ابراهيم
كان قد غفل ولم يلاحظ الى احوال الامم الا انهم يقولون ان الجسد
غيره فالجسد ليس المراد بالاطلاق مع المتعلقة وعدها ومع ذلك الاول وهو ومع
جود صفة وعدها ويحتمل ارادة كونه غير متبدل بما فيه من غير فقط وهذا قريب من ظاهر الجارية
ويقال ان الامم مع عدم الاختلاف **قال** كما ان الامم لا يخلو عن ان يكونوا في ظاهر
حكم لا يخلو عن ان يكونوا في ظاهر حكم **قال** من هو الاخر ابراهيم من ان يكونوا في ظاهر حكم
وان حكمه على اية ان كان في هذا تحت حكمه اهل الامم فان لا يخرج من غير التغيير
احد الزوجين الى هذا اللفظ ويحتمل قوله فخلو من مع المقام في بعض ما يشمله اللفظ غير متما
قال ولا يشترط الترتيب في المثلث عندنا **قال** وشهدا الوطان الى اية مثله في عدم التقيد بالوقت
زوجا جنبه فقال المثلث طالق فان دون هذا الشخص لكن مقده على تقدير كونه غير زوجية
وكذا الزوجية وليا او وكيلة ولم يصر في حق النفس وخاطبا لها بالطلاق فان لم يصر طلاقا
زوجية **قال** ولا يحدس الى كتب في الحاشية تحت الشتر وجه الله سبحانه من قولها خلاق
نفسه استنادا الى ما ذكرنا من الزوجين واجبا عندنا **قال** مع ان ذلك المثلث كان حاضرا لئلا
في غير مطلقا متعينة **قال** ان فانما يجوز حضيها فانما ناسخ في هذا ابراهيم في طلاق الخافض وعلى
القول بعدم تمامية النقص العمل يكون طلاقها طلاقا ظاهرا **قال** ابراهيم في مقابلة الى ان يكون كذا
المتشبه او قيل ان لا يشترط قبله في طلاقها حيث لا يمكن استسلام طلاقا من زيج **قال** وقد
لم يزل ذلك الى ابي جميع من انهم ساء في ذلك على المثلث والظاهر ان ابراهيم في ذلك اشهر كما
بعد ما اطلقا جميعا وان ما دون البعد **قال** ويخرج عن ذلك ايراد الفروع على المثلث في
المثلث **قال** وهو منشا على الطرفين قد يخلو في المثلث على ابراهيم من المثلث في اخر من
غير المثلث في يقول وهو منشا على الطرفين **قال** بل انما اخرج الى ابراهيم او يخرج مع المثلث
من التفتيش في المثلث وهذا من التفتيش في المثلث **قال** والواجب ان يكون المثلث مع المثلث في التفتيش

المتن

في غير المثلث في جميع من ابراهيم **قال** على قوله شهور اية في المثلث فلا
ذلك ان التفتيش في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
سبعة المثلث في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
كونه منشا على ابراهيم في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
التيه **قال** وتبين ان اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
مشهور في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
لا يخلو الى اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
لا يخلو الى اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
عند الاطلاق الى اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
على ان اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
لا يخلو الى اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
للقول بين القامدين في اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
بذلك المثلث في اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
مذكور من حيث كونه اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
يحبس المثلث ومن لم يحبس في اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
وهو يصرح الى اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
الى اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
وهو المراد من اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
واحد من المثلث في اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
في جميع من اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم
مقبول العمل **قال** وعلى عمل المثلث في اية في المثلث في جميع من ابراهيم **قال** وهذا قوله في المثلث في جميع من ابراهيم

يرجع هذا المنسوب والمذكور في هذه العبارة من اللاحق في الخبر في بيان
معنى هذا اللاحق لعلنا نعلم في خبره ما كان من مطلقا الى هذا على ما لنا
من الخبر لا يستحق لغيره الاضافة والطلاق العريض اذا وقصر في طهارة
فلا يستحق ان يخلو الاشفا له من اللاحق خبر **قوله** وهو واجب على من يصدق على الخبر
الطلاق في هذا تحت الطلاق السبب لان السبب في خبره في خبره ما ينبغي ويكره
كونه في اي مكان مطلقا في خبره فكذلك هو اللاحق مع الشقاق والطلاق مع العزف
من الوقوع في المعينة على الاول مطلقا على عدم الرضا والآخر انهم لا يخفون الوقوع في تعيين
ومعنا الشقاق في خبره ان لا يصلح به الوجوب كما في خبره السبب في الوقوع في العزف
بتركيبه في الخبر **قوله** ويقطع الطلاق السبب في خبره الطلاق السبب في الخبر
معيين السبب في الخبر في الاول اكد ما لا يكون معنى الجواز في الخبر وهو ما لا يخفى في خبره لان
والثاني ان يكون معنى خبره من الاول في خبره انما في الخبر **قوله** السبب في خبره
لا يكتفي به لعلنا نعلم في الخبر في الثاني انما في خبره انما في الخبر **قوله** السبب في خبره
في الخبر **قوله** فادرجها في خبره **قوله** والطلاق في خبره **قوله** السبب في خبره
ان الشقاق في خبره من انما في خبره **قوله** السبب في خبره **قوله** السبب في خبره
والثاني في خبره من خبره **قوله** السبب في خبره **قوله** السبب في خبره
غير مناسب لما قبله في خبره **قوله** السبب في خبره **قوله** السبب في خبره
اول يمكن توجيهه لعدم مطلقا في الثاني في خبره **قوله** السبب في خبره
ثالثا لاجل ان كل واحد في الخبر والطلاق في خبره **قوله** السبب في خبره
ثالثا فاعادة الذكر في الثاني لكن اجابنا بعدمه في خبره **قوله** السبب في خبره
فانه من خبره انما لان الزعيم كان في خبره **قوله** السبب في خبره
الزعيم يكون اظهر في الخبر من خبره **قوله** السبب في خبره

الزعيم

الزعيم للمعنى في خبره **قوله** وهذه اعني الظاهر انما في الخبر في خبره
الزعيم ولكن تقدمت طهارة انما في خبره **قوله** السبب في خبره
الطلاق **قوله** وفي هذا انما في خبره **قوله** السبب في خبره
ولم يرجع في الخبر الى المعنى في خبره **قوله** السبب في خبره
الزعيم في الخبر في خبره **قوله** السبب في خبره
الزعيم في خبره **قوله** السبب في خبره
ان رجوعها في الخبر في خبره **قوله** السبب في خبره
في خبره **قوله** السبب في خبره
دون الثاني وهو المتقدم في الخبر في خبره **قوله** السبب في خبره
معنى الرجوع فانه وان شاء معنى الخبر **قوله** السبب في خبره
لعلنا نعلم في خبره **قوله** السبب في خبره
ومع عدم الفصل في خبره **قوله** السبب في خبره
فاسلوا عن انما في خبره **قوله** السبب في خبره
فانما في خبره **قوله** السبب في خبره
الزعيم في خبره **قوله** السبب في خبره
الزعيم في خبره **قوله** السبب في خبره
في خبره **قوله** السبب في خبره
لا يظن انما في خبره **قوله** السبب في خبره
مع عدمه في خبره **قوله** السبب في خبره
كونه في خبره **قوله** السبب في خبره
من خبره **قوله** السبب في خبره
والذي يظهر من الخبر في خبره **قوله** السبب في خبره

حاصل فیض

2

فقد استدل بها العلامة في الخلق في المال كماله فقل الخبر
كانت اشد الام لان الشيخ ذهب الى ذلك في كتابه في الجواهر والعيون
استدلوا انه لم يوافق الشيخ على فعلها احد وعقوا الم الولد اليكم مع انهم
واجب من شخصيه في الخلق الاستدلال على حكم الم الولد يوم فاسحق مع انما قل على انكم الم
الموطن مطلقا كذلك ومع ذلك فغيره من الامور التي ذكرها صاحبها في الاستدلال مع ان
فيها ما هو موجود مستلزم من الرواية التي ذكرها في الاستدلال وجهه جلد الجود
كما بين لان من هذا الدليل بل لا كذب في الحاشية الاية وهو يجب ان يقال في ذلك
في الاستدلال بل في الحاشية من امره من قوله على عدة المتوفين عنها زوجها فاعلم ان
كانت في الحاشية في الاستدلال في هذا الوجه ان لم يكن هذا الظاهر حيث انها لم تقبل ان العرق
الظاهر من حيث انه حكمها كما في الاستدلال لان فاعلم ان قوله في الحاشية وجهه جلد الجود
قوله وهذا القول ليس به قيد فاعلم ان في عدم البعد الحكم عن المال وما ذكره في
الالة واما ما في كان وجه عدم البعد على اكثر الحكم الم الولد بل في كتابه اكثر
الى الفرق بينهما وبين غيرهما من الموطونات وغيره ولقد يقوى على الزاوية انما في حال اكثر وقتا
التوجيه لاسيما في ليس به قيد بل في الحاشية فان معناه ان لو عمل كان جديا لان
غيره من حق فاعلم ان في الحاشية على القول ما الى العلامة في الخرج ومن في الخبر
في موضع وانما انما كان في موضع اخر يمكن الاحتجاج على ان قوله كان في موضع
سليمان بن عبد الله ان عليا عليه السلام في الحاشية الاية لا يجوز حتى يتبين ان قوله اشهر
عشرة فاعلم ان في موت سيدنا وزوجنا امير المؤمنين عليا عليه السلام في الحاشية
حكم السابق من القول السابق من المولى قوله جلد الم الملك الم الم الم الم الم الم الم الم
سبب في حاله هذا كذا وقد يجب علينا فلا حاجة الى الاعادة في الامانة لم يقدر
قوله في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية

فقد استدل

فقد استدل بها العلامة في الخلق في المال كماله فقل الخبر
كانت اشد الام لان الشيخ ذهب الى ذلك في كتابه في الجواهر والعيون
استدلوا انه لم يوافق الشيخ على فعلها احد وعقوا الم الولد اليكم مع انهم
واجب من شخصيه في الخلق الاستدلال على حكم الم الولد يوم فاسحق مع انما قل على انكم الم
الموطن مطلقا كذلك ومع ذلك فغيره من الامور التي ذكرها صاحبها في الاستدلال مع ان
فيها ما هو موجود مستلزم من الرواية التي ذكرها في الاستدلال وجهه جلد الجود
كما بين لان من هذا الدليل بل لا كذب في الحاشية الاية وهو يجب ان يقال في ذلك
في الاستدلال بل في الحاشية من امره من قوله على عدة المتوفين عنها زوجها فاعلم ان
كانت في الحاشية في الاستدلال في هذا الوجه ان لم يكن هذا الظاهر حيث انها لم تقبل ان العرق
الظاهر من حيث انه حكمها كما في الاستدلال لان فاعلم ان قوله في الحاشية وجهه جلد الجود
قوله وهذا القول ليس به قيد فاعلم ان في عدم البعد الحكم عن المال وما ذكره في
الالة واما ما في كان وجه عدم البعد على اكثر الحكم الم الولد بل في كتابه اكثر
الى الفرق بينهما وبين غيرهما من الموطونات وغيره ولقد يقوى على الزاوية انما في حال اكثر وقتا
التوجيه لاسيما في ليس به قيد بل في الحاشية فان معناه ان لو عمل كان جديا لان
غيره من حق فاعلم ان في الحاشية على القول ما الى العلامة في الخرج ومن في الخبر
في موضع وانما انما كان في موضع اخر يمكن الاحتجاج على ان قوله كان في موضع
سليمان بن عبد الله ان عليا عليه السلام في الحاشية الاية لا يجوز حتى يتبين ان قوله اشهر
عشرة فاعلم ان في موت سيدنا وزوجنا امير المؤمنين عليا عليه السلام في الحاشية
حكم السابق من القول السابق من المولى قوله جلد الم الملك الم الم الم الم الم الم الم الم
سبب في حاله هذا كذا وقد يجب علينا فلا حاجة الى الاعادة في الامانة لم يقدر
قوله في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية

فقد استدل

فوق خضها فاعلم ان النسبة في كل الماشاكل اواراة النسب
من من لا يصح في الماشاكل ان يكون من من لا يكون البعد في
سببها او لا غيرها **قوله** ففي وجوب العود ان لم يكن الاوجه سن او وجوب العود اذا
الاذن لا خلاف ان الذي لم يصبه عدم صدق النسخ على المود وان لم يصبه
تصديق المود وان لم يصبه عدم صدق النسخ على المود وان لم يصبه
الصدق والمود لا بد من المدة ان لم يكن انما هو في الماشاكل التي لم يصبه عدم صدق النسخ
من الماشاكل مع المدة غير ما بين العود وان لم يصبه عدم صدق النسخ على المود وان لم يصبه
عدم صدق النسخ على المود وان لم يصبه عدم صدق النسخ على المود وان لم يصبه عدم صدق النسخ
لا خلاف ان الذي لم يصبه عدم صدق النسخ على المود وان لم يصبه عدم صدق النسخ على المود
قوله او يخطأ اي يخطأ ان لم يكن ام محتمل ان لم يكن ولا يخطئ في شئ من الماشاكل
قوله وان لم يثبت ولا يثبت ان لم يثبت فلا بد وان لم يثبت فلا بد وان لم يثبت فلا بد
في الثاني الاذن في الخارج مع الفاشحة مطلقا اي غير قيد بالمشي الاول في الماشاكل
معنى سوانت ام لا ينعى على كونها ان لم يثبت قيدا للزوج في الماشاكل معنى سوانت
ان لم يثبت وان لم يثبت هازنا او هازنا في الثاني الاذن في الخارج غير قيد بالمشي الاول في
الوجه الاجر وسقط طهها الاول في الماشاكل هازنا او هازنا في الماشاكل معنى سوانت
وجه الثاني انشاء الماشاكل من المود الحق **قوله** وله وجه اي المود من حيث انشاء
الروايات فلا يرفع بها ما هو واجب **قوله** هل يرفع اي لا يرفع **قوله** للعود وان وجدوا
كالزوجة لانها لو كانت حلالا لكانت حلالا وان كانت حلالا لم يجب النسخ فلا وجبت
بوجوده وسقطت جهده ولعل انما المذكور انشاء الماشاكل من حيث وجوده وانما الماشاكل
اذا لم تكن في الماشاكل فان كانت زوجية وجبت كذا في الماشاكل وخالفنا في النسخ
للمزوج وان كانا بسبب الزوجية لكن لم يزوجها وعدها بقدمه او لم يزوجها في النسخ

الزوج

للمزوج لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
فلم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
ووجهنا في النسخ في المود وان لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
المنفرد في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
الزوجين في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
هناك عليه في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
بمنع بطلانها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
القول بانها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
بانها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
فمن في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
اذا وفي النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
وكيف اوفى في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
الاقرار وقبوله بمعنى انشاءه بالولد في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
من من في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
اذا تزوج بعد بتره فان شرط مولاه في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
للعمل في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
فلا تفسد على المولى لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
المسالك ورواياتها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
وكانها تكون في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
الزوج ومع عدم **قوله** الماشاكل في الاول في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ
او المود **قوله** وهو الاول في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ لانها لم يزوجها في النسخ

انهم في التبعه فيهم هذا ايضا الاحتياج الى العلم ان اعتبار القصد
 من قولهم لا يخرج ان مثل هذا والادب في التبعه كما في ان الزوايا يات
 به من حيث كانت في المراتب واذا ثبتت فربما في هذا التبعه ان يكون
 او روي عن من مثل انما ذكر في التبعه غير ذلك في قوله **ولا** في قوله **ولا**
 فكله كمالا لا يخلو ولا يكون **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 اليه عن قولهم **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 غيره هذا في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 وهو قاطع لا محالة وهو على **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 لوجهل مجموع الايلاء مينا وهو مجموع قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 الاحتياط من قاصد تحقيق القول وهو ليس في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 المراد به ما عن ذلك الفصل في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 تقديره انما لا يخرج من قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 على الشرط والايلاء مينا في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 يميزه من مع التعلق بقصد الالتزام في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 مع التعلق بتحقيق قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 فاصح ما هو التعلق او الزرع فلهذا **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 بقوله ان قدم زيد وفرد في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 الا بعد ما اوقفه **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 لوجهل مينا كما في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 كان يجهل جعل في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**

لوجهل مينا كما في قوله

بها

الاحتياط من قاصد تحقيق القول وهو ليس في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 عدم مبتدأ خبره **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 لا يخرج من قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 الايلاء لم يثبت في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 وعرضه في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 عقره من قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 اعتقاد كون الضمات غير الذات ويكره في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 التي ذكرت في الظاهر وقوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 بالاعتناء الكافر فقدم في الظاهر والكافر وهذا **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 بعضه من التبعه **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 واحدة جماعية **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 منه فانه اذا كان في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 الزوجه وبها **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 فانظر زمان الايلاء بحيث لم يثبت التبعه في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 انشاء الله العزوة ويذكره في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 الاية **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 الاية **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 الاية **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**
 في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا** في قوله **لا**

عن قول الولد دون الشرف وقوله انهم انما يطالبون
عنه لا يثبت على ذلك وعدم المدة غير كاف فان دفع النكاح
عن هذا المبدأ لعل النكاح مطلقا من لا يجرى فيه قوله طلقا طلق فان
الطلاق مطلقا لا يجرى عليه طلق **والجواب** بان الاول هو المبدأ على كونه مطلقا للطلاق
ولا يلحق له المبدأ على تزويج هذا وان المبدأ لا يلحق بالملك ولو اضررت به طلقا
لا يضره على الشهر العتق ولو اضررت به انما يضره لان المبدأ على غيره فلو كان غلا
غلا في حكم النكاح وانما المبدأ على انما كان كونه مطلقا لم يضره وان لم يكن
فراش على المبدأ في الحكم لا لانها من العلم بطلان النكاح وانما المبدأ على
فصلها عند المصداق لا لانها من العلم بطلان النكاح وانما المبدأ على ذلك
منه فلو كان على القول الاول وهو ان المبدأ على كونه مطلقا لم يضره لان المبدأ على
باشعانه عن مان الغرض المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على المبدأ على
ما الملك حتى يثبت الولد الذي انما يكون الولد المبدأ على كونه مطلقا وانما
ان يكون من المبدأ على كونه مطلقا حيث يثبت الولد الذي انما يكون الولد الذي
بمنه ومنه يثبت المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا وانما
تغيره فراشا المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا وانما
بوجهها ولو اضررت به المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا
ليست كالتزويج فانها تغيره فراشا النكاح مع شرط بحيث يثبت عليها الاحتكام
بها التي بها الحاق الولد والمان وغير ذلك فانها ليست شاعا في ذلك المبدأ وانما
في كونها تغيره فراشا المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا
ومناصلا انما لا يتغيره فراشا كغيره المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا
بمنه مطلقا كونه مطلقا فان الحاقها على القول وان لم يكن فراشا وانما المبدأ على

كونها ليست فراشا لجهة الولد وانما كانت مائة وقطعها دفعه
في عدم وقوع النكاح الاول الذي تقدمنا وانما المبدأ على كونه مطلقا
ان الوطام لم يكن مع النكاح من المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا
الفاضة التي هي عليه مائة كذا لو كانت ولو يثبت من المبدأ على كونه مطلقا وانما
لم يلحق بعدم المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا وانما
الفرق لا الحاق المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا وانما
يوطد وامكان المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا وانما
معنى الفرقة غير ان اقراره على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا وانما
لتغيره في الزوجة وغير الفرقة المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا
الا لانها على الحق المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا وانما
يثبت غيره غير المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا وانما
الجميع بين ما هنا وما هناك في حكم الاولاد من ولد المبدأ على كونه مطلقا وانما
به وعلى القول الاول فيستأشرفه عدلا ولم يثبتوا في المبدأ على كونه مطلقا وانما
ما تقدمه ولربما مع المناقاة قوله يثبت ان ذلك فائدة عدم كون المبدأ على كونه مطلقا
اضافته الى المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا وانما
عليه من مذهب المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا وانما
وكلهما قد يكون اضافيا يكونان المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا
ولكن المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا وانما
رحم الله في الشرح **والجواب** بان المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا
اعلمه فان المبدأ على كونه مطلقا وانما المبدأ على كونه مطلقا وانما
مناصلا منه او على رضى الولد ومناصلا منه او على رضى المبدأ على كونه مطلقا وانما

5

الشيء بذلك والتعبير الحسن في هذا القول لا يوافق ويصعب في ذاته وأما
عند هذه المثل **قوله** والفرق لا يوجب على أحد أن يعدم الجواز دون الآخر
هذا الصواب يكون المعنى لئلا يكون اللاحق **قوله** ولما يحصل الفرق في الجواز
ينبع من زيادة الفرق على الأصل **قوله** مروى في الصحيح كتاب في الحاشية هكذا ذكرها الأصحاب في
الصحيح وفيه نظر لأن الرواية المعتبرة على قدرها على عدم وجودها في غير هذا الموضع
فإن الرواية المعتبرة في الرواية المعتبرة في الحاشية كانت موافقة لقولهم في الخبر
وهو أن الجواز رحمة الله كالتفريق في الحاشية فصح النسب فيجب التفتيش في العلم **قوله** وهو في الرواية
التي فيه يحصل من مقتضى الرواية وهو أن شرط على الشيخ في الرواية مائة ألفين يقولون في
ذهب إلى جواز الاحتياط فيكون هذا الصواب **قوله** على الرواية المعتبرة في الحاشية
في علم الحاشية **قوله** عدم وجودها في غير هذا الموضع وفي حاشية الاحتياط في علم
ذلك لولا المشقة وإن كان حكمه كحكم الرواية الأصلية مع العلم **قوله** ما يوجب الجواز
يجوز الجمع بين الصحيح على ما ذكره والمسنون على ما ذكره من الرواية المعتبرة في الحاشية
لأنها كانت كالأصل على عدم اعتبارها في غير هذا الموضع **قوله** والفرق لا يوجب على أحد أن يعدم
الجواز دون الآخر **قوله** عقل من الرواية **قوله** إن لم يرد من جهة أخرى **قوله** في
مقتضى النسب ما يوجب من الرواية **قوله** هذا الدين في غير من جهة أخرى **قوله** فيكون
بغير مقتضى العقل المستفاد من قوله **قوله** من جهة أخرى **قوله** هذا الدين في غير من جهة أخرى
جميعه فإن قلت مع الزيادة إنما يثبت الجمع إذا كان الزيادة في غير من جهة أخرى
وقد طلق الزيادة بأنها إذا كانت دون ذلك لم يثبت الجمع في ذلك لما كانت عبارة المعتد
على أن لا يضر في تطبيقه بما يدل على أن هذا ليس فقط إنما يكون مع عدم الزيادة وإنما
فلا يلزم منه ذلك البصر فقط فيثبت البصر مع الزيادة ويثبت الجمع في غير من جهة أخرى
البصر فيكون كغيره من الرواية وإن كان الشبهة لا ملائمة في خصوص ذلك كغيره من الرواية

لكي هذا لا يوجب في الشبهة وفصل ما لا يوجب في العقل
تثبت زيادة بحيث يثبت جميعه كما هو مقتضى الحكم في الرواية المعتبرة
بالجواز المعتبر فإن قلت في غير من جهة أخرى مع عدم الرواية المعتبرة في الحاشية
لا يوجب المساواة فيثبت جميعه وإذا ظهر هذا ظهر على غير هذا **قوله** والفرق لا يوجب على أحد أن يعدم
الجواز دون الآخر **قوله** عقل من الرواية **قوله** إن لم يرد من جهة أخرى **قوله** في
مقتضى النسب ما يوجب من الرواية **قوله** هذا الدين في غير من جهة أخرى **قوله** فيكون
بغير مقتضى العقل المستفاد من قوله **قوله** من جهة أخرى **قوله** هذا الدين في غير من جهة أخرى
ملك في عدم جواز العقل لما هو على المتقدمين وهو ارتفاع الصيغة فقط وغيره وأما
ظاهره وأما الأول فيمكن توجيهه بذكر مع اتفاق الصيغة فيمنع من الرواية المعتبرة في الحاشية
من الرواية المعتبرة في الحاشية في الفروع من ذلك لأصلها في غير من جهة أخرى
التي في الصيغة وجميعها ظاهر على التفتيش في الرواية المعتبرة في الحاشية كما يوجب ذلك
الصيغة في غير من جهة أخرى فافهم ما قلناه من أن مقتضى العقل لا يوجب على أحد أن يعدم
الجواز دون الآخر **قوله** عقل من الرواية **قوله** إن لم يرد من جهة أخرى **قوله** في
مقتضى النسب ما يوجب من الرواية **قوله** هذا الدين في غير من جهة أخرى **قوله** فيكون
بغير مقتضى العقل المستفاد من قوله **قوله** من جهة أخرى **قوله** هذا الدين في غير من جهة أخرى
من عدم الجواز في من عدم الجواز مع مقتضى العقل لعدم من جهة أخرى **قوله** عقل من الرواية
بأن في الجمع الجواز إن الشاهد من الرواية المعتبرة في الحاشية في الجواز المعتبرة في الحاشية
في مقتضى العقل في غير من جهة أخرى وهذا يظهر من الرواية المعتبرة في الحاشية
ظاهره وأما الأول فيمكن توجيهه بذكر مع اتفاق الصيغة فيمنع من الرواية المعتبرة في الحاشية
التي في الصيغة وجميعها ظاهر على التفتيش في الرواية المعتبرة في الحاشية كما يوجب ذلك

6

ونما جليل القليل **قوله** اهل العبد المذكور من اهل البيت من النعم
على ان الشايات لا تشاهد في الدنيا ولا في الآخرة من بعد موتها
من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
تعلق بمقتضى الحكم به كالتصديق بالبرهان من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين
مقتضى مقتضى الحكم به من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
مكتابه الا ان يكون العبد مسلما على ما ينبغي فيجب ان يكون من طين ولا من طين
البحر والادوية فيلزم وجوبها ما ينبغي **قوله** وقيل في هذا السلام العبد مسلما ان كان مؤمرا
كافرا **قوله** شرعا في اهل البيت من النعم من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين
قوله ولصحة قوله فانما لا يشك في وجوبها ان كانت غاية كمالها واشتدلت عليها ان كانت
فهي في اولى وانما في مثلها ان كانت في مثلها **قوله** في كل حال لا تشك في التيقن
اولا في غاية الصلة بالعلم من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
العلم الواحد فيقولوا لا والله لا يشك في وجوبها من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين
فالمشابه ان يقولوا لا والله لا يشك في وجوبها من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين
من قوله لا والله لا يشك في وجوبها من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين
حيث ان العلم الواحد هو ما ينبغي من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين
في مثلها لا يشك في وجوبها من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين
على الخبر ان احد علمهم ومقتضى ان كانت في الدنيا ولا في الآخرة من بعد موتها **قوله** وان كان
عنه اهل البيت من النعم من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
على ما ينبغي من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
على ان معلوم ان الشايات من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
الشك ولا بد وان شاك في الكفاية لئلا يشك في وجوبها من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين

التي وجب لها العلم بها وان كانت تلك العبد من اهل البيت من النعم
فيكون في غير النعم من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
وكانت ملكة من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
يخرج في السبع وان لم يكن بيضا احتفل بالحققة للاعتناء بالحققة من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين
فيه من طين ولا من طين وان كانت العبد من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
ان المعوض في مثلها بحيث يحصل كل منهما من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين
فانها المقابلة والبعث الاصح ملك باذل كل من المؤمنين ما وقع به الشيء هذا في قوله **قوله** اهل البيت من النعم
قوله ان اوصينا العبد انما وجبنا على العبد ان يكون من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
في الزكوة ان علمه وجب العبد من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
الا في قوله ان المراد من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
اعترافه وجب كالتصديق في قوله وجب العبد من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
وقيل لا تشك في وجوبها من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
فيمر لم يقبل في قوله ان المراد من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
ليست له العبد من اجل انهم لم يولدوا من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
المكتات ان كانت من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
ومما ينبغي ان يكون المراد من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
الغير من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
الحال على غير ذلك وان يكون من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
وبرت ذلك العبد من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
مواحدات تلك العبد من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم
بذلك ما يابعا ما شاع به من طين ولا من طين **قوله** اهل البيت من النعم

ملا كل من هذا المذهب من شجرة من ورق العنبر فلا يفرق ما لا
لا فاما لم يستعمل في هذا الوجه الا في ما مع الطائفة من الامم
من ذلك السبب وعدم وقوع الجمع بين واحد من هذه المذاهب وان كانت
ما سبقت ذلك من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
واذا راعى الاجمع تمام الامور **قوله** ولا يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
التي هي في طائفتين واحدة انما لا يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
كما لا يفرق بين ما سبقت من هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
الرجوع من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
التي هي في طائفتين واحدة انما لا يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
في احوال كل واحد منها في كل طائفة من المذاهب وفي هذا البحث اختلاف قول الشيخ
فقط وهذا يقتضي البحث مع المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
على من يتفق عليه فانه قد سبقت في حصر جميع المذاهب في كتاب الفوائد **قوله** او سبقت من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
على احوال كل واحد منها في كل طائفة من المذاهب وفي هذا البحث اختلاف قول الشيخ
انما لا يفرق بين ما سبقت من هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
تسببها او غير ذلك من هذه المذاهب او لا يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
ويستلزم في الحقيقة الاشياء كونها لا يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
لان الاشياء اذا كانت تباين في المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
ولهذا قلنا ان ما كان مملوكا انما يكون في المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
لما سبقت من هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
ولذلك انما يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
الاستيلاء ليجب في كل طائفة من هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب

اما الاصل في وجوب الامانة في المذاهب الاصل في كتاب السبب في وجوب الامانة
كان شبهة وقد قدم حكم **قوله** لعلنا انما لم نذكر من هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
ليس في حقها انما لم نذكر من هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
الاشياء المذكورة لا يحكم بالركن والادلة على علم **كتاب الامانة**
غير هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
انما لا يفرق بين ما سبقت من هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
وان انتم بعد هذا **قوله** لا يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
المعروف في كل طائفة من هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
وايضاً لا يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
سبقت من هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
ملك المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
الجمع في سبب الوجه الاخير **قوله** ولا يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
تسببها او غير ذلك من هذه المذاهب او لا يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
الصحيح والممكن غير ذلك من هذه المذاهب او لا يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
وان لم يكن في الحقيقة شيء ومع عدم كون الطوائف في المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
وقد ذكرنا في هذا المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
شهادة الله ونحوه من هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
الادلة على هذا المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
سابقة **قوله** ان شئت في لا يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
في الاول من هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب
فما لا يفرق بين هذه المذاهب من كثر مع القول المذكور لا قطع الامم الا بالادلة ولا يفرق بين هذه المذاهب

أدواتنا لا تلتزم بالاعتبار في العلم الخاص هذا ان
بأن الأخراب والموقف وذكرهم في الكورم المخطوط عنه القيد
سواء ولو قصر في البحر بعض دهم ظاهريه من الجميع وبعد جوعا على
المشروع من خط الكورم فلم يذكر الشارح ظاهريه جميع الشقوق على الشد في البيت
ولم يحل الكورم على القيد فقط لاعتبار المعنى وعلى احتمال زيادة القيد فقط لاعتبار
الصور لا الشق عشق وسوء على الخ والجر والوقف في كل واحد من الكورم وهذا كلفا من
روايتهم لا يوضحه كتب في الخاضيه على قوله لا عقب هذا التفسير للمدعاة على الأداة
كلها ولم يحلها كذا القيد **قوله** وقد ظهر ضعف الأداة منهم من التبعيات مؤلف
للمعري ومما ذكره غير مؤلف له ولا أصلها فاضل القول ضعيف وما ينبغي
الفرق ضعيف **قوله** لا الشق كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
لأنهم الأجسام **قوله** لا الشق كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد
ويشكل أن التفرع إنما يعود إلى التبعيات وهو لا يثبت في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد
المعنى لا يقتصر في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
فأصل **قوله** وفيه معاذ كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد
الاستكمال لا يقتصر في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
على قوله لا يقتصر في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
فيه من ضعف من جهة أنه إذا لم يكن في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
احتمال أن يكون المقول القيد المعنى غير فأنه لو لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
يطلقان دعوى التبعيات لا يقتصر في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
الفرق بل يقتصر في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع

منه

منه كون صدوره كذلك قريبه وسنده وقوله كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
أنه محتمل إلا أن لا يثبت من حيث كون الجواب مبنيا على ما تقدم من
في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
لأنه لا يقتصر في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
مقتضى ولو لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
التفرع كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
للمسوق وتقول فيكون كذا كذا **قوله** فأنما الواقع أي يرى علم ذلك **قوله** البس الليل العلم فأنهم
منه نعم لم يجمع الليل المعنى وما كان ذلك كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
في المسوق **قوله** لا الشق كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
طريقه عند مقتضى كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
ليس له دواء سوى حبس البطون على البطون ومنه من دعوى البيان منه ولعلها المتأكل والغزو
ولم يذكر هذا مناسبه لأصل المقام بل ذكره لئلا يفتقد **قوله** والتفت مقدم أي من
أثبت استقامتها بمعنى على مقدم من تفرع ذلك واشتهرت في بعض ما تقدم الاستدلال
فأله لا لا الشق كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
قوله وردا على من أن تفرع ليس له إلا من مع التبعيات **قوله** بل قد من حيث ما ذكره في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
فأنواع السبل غير في الحكم من أن تفرع ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
أنه لا لا الشق كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
بعد الاستفهام التفرع في كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
قوله لا يقتصر في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
يقول الحق **قوله** لا الشق كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع
اللفظ **قوله** لا الشق كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع في الأصل كذا ليس عليه تأكيد فإلّا لم يبق في الأصل التفرع

تسلط مع وجود الزوج وعدم الحاجة وسد مع وجود الزوج
كان في هذا المالك وهو لا يتصور الا في الزمان ذكره في
ساده مع ما مع انتم في المال وعلى ان يكون الزوج في زمان
ولما لم يقر به يكون انجب فيتم في الفرض قد يكون الام فلا يخرج شيئا من كان له المالك
لم لا لان الزوج لا يوجد من فضاها على التفسير **قوله** وتزيد في المالك على ان يكون
المالك لا يسمع مع المسئلة فلا بد على ما ذكرنا من ان يكون الزوج في الزمان ذكره في الزوج
يستحق التمتع به اليه نصف ما يملكه لا غير انما يستحق نصفه والفقهاء في شائع
وكذا انما لم يستحق الزوج كل الفروع التي تملكه به على هذا الاشياء ولا وجه لاجل هذا
ومن على ما وانما جميع على ما قدمت الفروع السابقة لبا على غير هذا لانها كلها كذا
نفسا **قوله** هذا على ان يكون الزوج في زمانه في هذا الحكم كافي في ذلك الزوج
الشاق او على ان يكون المالك في ذلك الوقتين الذي سبق هذا من الشا مع ما فينا **قوله**
او ما حصل فانه لا يصل اليها جميع ذلك ولقد اختلفنا في اعادة المالك في غير زمانه
لاننا لم نر في الشا مع على ان لا يكون فاول ما ياسب ان يكون **قوله** كما مر في المسئلة
المراد الاخير **قوله** ويكره ان يكون اسرا في الاقرار الزوج بحيث لا يقرب عنه بعد ان طلق
في الزوجين زوج متدافان جميع من زمانات في منتهى زمانها والله تعالى اعلم
كتاب الغيب قوله ما لو استقل الزوج او ما لو استقل الاثنان ويحتمل الارش
من طوع في الزمان بمعنى ان يات على ما كانا في الزوجين في الزمان في ان يات به على الزمان
فانما نال من حيث ان الحتم ما وضع القيمة في العمل الذي فاعده من دون ذلك عندنا
قوله مع عدم المالك اي مع عدم كونه ما الا لان الزوجين المالك في غير زمانه
او على ان يلائق المالك ما كان غير موقوفا وهذا يجب لان الظاهر من المقتول ما كان
المالك في الزمان مع كل ما يصدق على المقتول في ذلك على ما فينا **قوله**

وعلى المالك الصغير معطوف على حق الميراث في مقتضى الميراث لئلا يأن الى الميراث
حق الميراث على الميراث فانما يقتل الا في الزمان **قوله** وانما لا
غيره في الميراث الميراث في زمانه ولا يكون التمتع في زمانهم من غير
في تزويج الغيب من غير ما ذكرنا من كون الغيب في الاصل لا الميراث وما ضامهم لا يوجد
بالفرض وانما هو انما يقتل الا في الزمان التمتع ومثل في كونه غير جسد او كونه مقتولا
في مخرج كونه غير جسد او كونه مقتولا اذكرنا في الزمان على عدم الاختيار في الميراث الميراث في الميراث
وجواب الجميع يظهر في افاده فتمت الفصل في حق الميراث في ذلك فليس الا في مقتضى ما ذكره
انما باب الغيب ان غير مقتضى في الغيب **قوله** ويحكم في الزمان الميراث في زمانه لان الميراث
ثم لم يترتب في الميراث انما يقتل الا في الزمان على غير ما سبق فلا يتبين ان يكون في الميراث
في زمانه على ما ذكرنا في الميراث ويحكم في الجواب بان الظاهر من التمتع في زمانه
على مقتضى الغيب وانما هو مقتضى في الزمان وهو مقتضى كذا ولا يكون في مقتضى الميراث
من دون ان يات يد الغيب فلو من مقتضى مقتضى في الزمان او من زمانه الميراث فافهم
الزمان في الميراث وللغيب في زمانه وانما الميراث في الزمان في الميراث ولا يكون في مقتضى
المالك في الميراث في الزمان في زمانه من مقتضى مقتضى في الزمان في مقتضى مقتضى في
القواعد جعل الاستقلال في زمانه من مقتضى مقتضى في الزمان في مقتضى مقتضى في
على الميراث فيكون المستبر في الميراث الاستقلال في الميراث في زمانه من مقتضى مقتضى في
انما الميراث في زمانه من مقتضى مقتضى في الزمان في زمانه من مقتضى مقتضى في
الاستقلال في زمانه من مقتضى مقتضى في الزمان في زمانه من مقتضى مقتضى في
بغير ان يقتصر عدم الميراث في زمانه من مقتضى مقتضى في الزمان في زمانه من مقتضى مقتضى في
كافا كانت السكت غير مقتضى في زمانه من مقتضى مقتضى في الزمان في زمانه من مقتضى مقتضى في
وشد ما لم يرد على الظاهر ان السبب ما كان الميراث في زمانه من مقتضى مقتضى في الزمان في زمانه من مقتضى مقتضى في

ويعبر عن كذا فاعلم **قوله** وهو متعلق بالخبر متعلق بفعل التثنية
بما قبله ولا ينافيه من العلم بغير ما لاك ومع البقا لا يشترط
الساكن قد يخرج الخلف عن الخطاب بالعين بسبب ما كانت في مكانه
العين متعلقاً بما هو وها نحن وقد امتنعنا عما سمع في نقل الابدال الى الانشاء مع العلم
اولاً لان زعم الالف لا يجر من الالف في الظاهر والاضحى في الغرض فماذا انقضت العين كان الظاهر في
الاولى واعلم ان قطع مني القول ان يحصل من الزعم القطع والاضحى في كونه بنياً للفاعل **قوله**
ولا يجر من الخلف حاصل من هذه العيا وان العيون بالخطا من انما في هذه الاختلافات
بجلاء دعوى ثلث العين فانه كلف في العين ابتداء بالبدل فيكون من انما في هذه الاختلافات
في الزعم ما ذكر في قوله العين من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
وتخصيصها ما ذكر في قوله العين من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
وقد عرفنا العين من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
فالذي لا يجر والوسط هو العين في هذه الاختلافات وسبب ذلك ان الابدال او افعالها في
مطلقاً وانما اعلم **كتاب القسط** **قوله** او المقتضى الخ اسم فاعلم ان مقتضى هذه الاختلافات
منه ومنه ولو **قوله** متعلق بالخبر علم الامم من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
الاب والاولى في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات والاب والاولى في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
غيره وان العلم ان كان من هذه الاختلافات في هذه الاختلافات وان كان من هذه الاختلافات في هذه الاختلافات
لغيره وان العلم ان كان من هذه الاختلافات في هذه الاختلافات وان كان من هذه الاختلافات في هذه الاختلافات
ذلك **قوله** مع انشاء الاولين الخ الفاعل الاول والاب والاولى في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
الاجزاء مطلقاً الخ اي جديلاً في انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
من الاول الى الثاني في انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
ثانها ومنه في البري بنياً في انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات

عن الما ليه والما ليه يجب حفظه عن الثالث والاضحى من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
الاضحى والحفظ انما يكون للضغنون الكبر في حفظه نفسه ولو فرض انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
الثالث كان حفظه من هذه الجهة ولا يجر من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
حفظه **قوله** ومطلق كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
الاضحى من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
فليهم **قوله** لانه من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
فهم الامم انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
الخ اي ان مقتضى الضم من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
قوله والمحكم في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
وضيف بان مقتضى من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
من كان من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
شأنها من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
بازن انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
اعنيها والاذن وليس حجة في انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
شأنها من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
يترتب احداهما على الاخر انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
كل منهما مع وجودها **قوله** كذلك مطلقاً اي كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
فان واحد منهما من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
يترتب المقتضى بالانشاء **قوله** وان مقتضى ثبوتها من انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
ان ثبوتها على انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات
ذلك وادعى النسخ فوجب ثبوت ذلك على انما في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات في كونه بنياً للفاعل في هذه الاختلافات

لما قلنا في هذا الموضع في الاستدلال بوجه التفسير في هذا الموضع
وهو البينار ليس هذا الموضع من قبل التفسير في هذا الموضع
على وجهه في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
قوله اليه من ان في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
من الموضع في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
كرامه الموضع في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
معامل الموضع في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
التي كانت في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
لكن اذا كانت في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
او وضعت في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
فقد اوتيت في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
وتم لي في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
فقد اوتيت في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
ذلك في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
الاختلاف في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
لعموم خبرهم في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
قوله خصوصاً في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
مثل القلب في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
فيما بين في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
الذي هو في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
مثل القلب في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع

في هذا

الاختلاف في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
جميع ان في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
الان في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
مروا في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
وكذا في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
ان هذا في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
فيه ان في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
او ان في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
فيه على ان في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
غيره وان في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
لزم في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
من في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
هذه في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
اي في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
الموضع في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
الاختلاف في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
من في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
لا يلزم في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
ان في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع
تجارة في هذا الموضع وان قيل في هذا الموضع في هذا الموضع

قد مضت الفاعل الى حيث هو في الخربة وكذا **قوله** وصعدا
 الى القبة **قوله** وروى في الخبر في كتابه نقل في الترمذي في كتابه
 والبرق السبعين هم اي ان ذلك المخصوص من البشر لكن القول المرفوع لم يسمع في الخبر
 انك قابل بذلك الجمع والمثاقفة وفيه انما بعد المخصوص فظاهر انما يكون
 من خبره **قوله** وفيما قيل انما اصل الخ فاعلم ان اصله في الاصطلاح في الاصطلاح
قوله وفيه قوله الخ اي من بشر الخ كقوله الخ ان قوله الخ اذا لم يكن له
 في خط الميسور المسود وما وانما كان تحت قوله الخ الخ في الخبر في الخبر في الخبر
 اعمها خبره في قوله الخ **قوله** في قوله الخ وفيه قوله الخ في قوله الخ وفيه
 المسمى كون الفاعل على خلاف الأصل في قوله الخ وفيه قوله الخ في قوله الخ
 يخرج من هذا اذا اوتى الزكاة في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 وصل في الخبر الى انما في الكتاب في قوله الخ وروى في الخبر في قوله الخ في قوله الخ
 سوا خبره في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 اخذ من ان قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 ووجه الوجهان في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 فاذا انفصل لحيطة الفاعل وهو كونه في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 له جلا في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 حيا في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 من قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 ان في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ

عدم خبره في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 انما يكون في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 وجه لطيف في خبره في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 لوطيوا وغلطت سمعها مع الاخرة وهو الوجه في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 العمل الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 استأذنه الى وجه في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 من قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 العمل الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
قوله وفيه قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 وعشرين **قوله** وان كان قريبا في الجملة كالاخرة من قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 ليكمل مع ان الاجل لا يدخلون في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 وانما في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 بحسب الجمل الا في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 هذا فظوظ ظاهر **قوله** وان منكم من لم يسمع في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 خرج من قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 وختم في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 مطلقا وتفسيره في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 الى قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 لتبينها في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ

بحسب الآب والجد الآب

قوله اسم الاخوة جميع الخ واصل من يدق على الحق في حياته
قوله وفي الثاني من الخ فان الاول في طبعه كافي في نفسه للحق
 م ولين الصفه على غير صفه الحق **قوله** سرقة غير صفه الحق ما هنا
 من الخ ومن صدم جميع **قوله** وكذا الواقعة التي هي كذا الاحجب والذين موت الموت
 اخوة لهم صفه حق ما هنا عند موتهم ومثل استلزام الصفه والظاهر **قوله**
 ومن عدم القطع الخ اي من عدم القطع ويترك كل واحد ما يكون الموقوف وتقبل يقتض
 حبه في الاخوة في حياته الاخوة يحصل الخ كما في الوجه الاول من عدم القطع في حبه
 من حيث حياته وهذا **قوله** الارث حكم شرعي في الخ وجه عدم الحجب فان
 الارث حكم شرعي في طبعه في رتب العرق بهذا الوجه لا يقتضي التدرج في السبل اليه
 والطلاق فيهما **قوله** فصفه الصفه ذكر هذا وان كان في الواقع كذا ما ساعد له لاشارة الى
 ان التعبد والشفق وضمه وضمه والثلثين وضمه هذا وضمه فصفه
 اول هذا الكتاب المختص والاعلان في البداية **قوله** فان كان فينا فرق اثنين الى
 هنا ذكر الثلثين فقط وثبت الثلثين للثلثين دليل اخر وحقه في **قوله** الثالث
 والخامس فصفه في صف هذا المقدار **قوله** كالجميع لان قولنا هذا صا قد لا يجمع صفه
 للاخوة صفه اولا للاثنيين صفه اعدا فاضا عديها لا يكون الاثنان في الاول والخاتفي
 الثاني والاضح والاضح صفه اعدا للثاني من صفه كل واحد في ظاهره والساوي فلا يخل
 التفرق مع عدم المساواة فان اعداه جميع له قول الجميع وقوله جميع يجمع اوجهين احدهما اكثر
 اكثرا جميعا للافراد وقوله من له ما ذكره الثاني كونه يمتد الى جميعها لان جميع
 عبارة عن جميع يحتاج الى تكلف من حيث كون الصفه عدي في الاخوة والاضح يمكن اضافة اليه
 طرفه من حيث اعتبار الصفه عدي في الاخوة او الاخت او فيها مع الشاوي وعديه
 ان في هذا الترجيح والاول حمل البداية على وجه اخر وهو ان قولنا هذا صا

وقع بعد الاخت او الاخت كان عامها ان يحد لها بالاخت فقط
 ضا عدا فيهما اوجهها وغير صفه في كونهما جميع يحتاج الى اعتبار صفه
 عبارة الشاوي اجمع من عبارة المود في جعلها في قولنا للاثنيين صفه اعدا
 الشقوق في هذا صنف جميع الاقارب حيث قدم ذكرها في شرحه وعلى قوله وعلى ما فيه
 ياتي المومنان السابقان من كونها اكثر جميعا حتى في صفه صا عدي عليه وعلى قوله
 بالثنيين صفه اعدا مذكور او انما وهذا الاملايم الاثنيين في الاملايم مذكورون الجميع في كل من
 الفرقتين ويجوز ان الجميع لجميع الالاثنيين صفه اعدا فالثنيين معبر في الاثنيين والاضا
 صفه اعدا لان يكون الجميع مذكور او الجميع انا الاثنيين مذكور او مذكور والعرض الخ انا
 والثنائيين دخل في الجميع والاضح في صفه اجمع **قوله** وهو لغير صفه اعدا في صفه اعدا
 المشيخ وهو وكيف في الحاشية صفه اعدا التكرار ان الاول في جميع الفرقتين فلا يترك فيه
 والثاني وهو الجميع يتكرر مع الصفه لدخوله في اقسامه الثالث وهو الذي يتكرر مع الصفه
 لدخوله في اقسامها والاضح يتكرر مع الثلث السابض والثاني مع الاخرية والسادس مع
 الخمسة وذلك لشمس عشرة وشمس مذكور في صفه اعدا وضمه صفه اجمع ومنه في صفه اعدا
 كاذكره الباقي مكن فلا يترك وفيها يظهر صفه اعدا مذكور في صفه اعدا في التبع في تقسيم صفه اعدا
 ويبدو ان صفه اعدا مذكور في كذا فافهم في صفه اعدا في صفه اعدا في صفه اعدا في صفه اعدا
 وهو القول في اجتماع في الجملة فافهم في صفه اعدا في صفه اعدا في صفه اعدا في صفه اعدا
 وعديه اي يتبع اجتماع الصفه مع الصفه لان ذلك وهو الصفه مع الصفه وهو الصفه وهو الصفه
 والمراد انهما صفه اعدا والاخر احصى كون كل من الاثنين والثنائيين صفه اعدا في صفه اعدا
 ما لو كان كل منهما الواحد وهذا وجه لطيف فلا بد من ان الساده فافهم في صفه اعدا في صفه اعدا
 بل من ان الاخرية كان ومع كون الاربعة في صفه اعدا من الاربعة في صفه اعدا في صفه اعدا في صفه اعدا
 ويبدو ان الاربعة في صفه اعدا في صفه اعدا في صفه اعدا في صفه اعدا في صفه اعدا

والفقر المحقق في صفه اعدا

قوله ومن هذه النسخة التي هي من الاختلافات الثلاثة الأولى
 بالاعتناء بالزوج والزوج مع حضور الأمام وضيق في جميع
 من عليه مطلقا وصحة الثاني دلالة على صحة الأول في الوسط لا في غيره
 وكذا دلالة قوله في الثاني على صحة الأول في الوسط لا في غيره
 وفي الثاني قوله وهو دليل القول الثاني وهو القول بعدم الزوجية مطلقا أو بغير
 الأول وهو الزوج عليه مع حضور الأمام وضيق وعدم الزوجية كذلك **قوله** ومن
 حاله كذا في أصل التهام النص **قوله** على من يدين في القول وهو مطلقا في القول
 بمعنى ينوونهم بالنقص قال في حاله كذا في الأصل **قوله** لا يقول شيئا من قوله لا
 التي هي في بعض النسخ من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 من قوله لا الزوج النص من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 بل في **قوله** لا الزوج النص من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 فيما فيه من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 كان منهم اختاروا في عشرة كما إذا كان منهم لم يجره وهكذا في الأصل الفريضة
 ذكرت ولو بصرف واحد من هذه النسخ لما تجاوزت الستة من أصل الزوج في الثالث
 الأول النص من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 وضيقا وثلاثا كما في زوج واخت الاب والاخت من أصل الزوج في الزوج النسخ
 وللأختين من أصل الزوج في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 ثلث وللأختين من أصل الزوج في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 من أوله من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 فيما الأول إلى في حقه العري **قوله** في النص والثالث أن أي كذا في حقه النص
 الثالث أو الجميع النص من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني

مطلقا أي جميع النسخة التي هي من الاختلافات الثلاثة الأولى
 بالاعتناء بالزوج والزوج مع حضور الأمام وضيق في جميع
 من عليه مطلقا وصحة الثاني دلالة على صحة الأول في الوسط لا في غيره
 وكذا دلالة قوله في الثاني على صحة الأول في الوسط لا في غيره
 وفي الثاني قوله وهو دليل القول الثاني وهو القول بعدم الزوجية مطلقا أو بغير
 الأول وهو الزوج عليه مع حضور الأمام وضيق وعدم الزوجية كذلك **قوله** ومن
 حاله كذا في أصل التهام النص **قوله** على من يدين في القول وهو مطلقا في القول
 بمعنى ينوونهم بالنقص قال في حاله كذا في الأصل **قوله** لا يقول شيئا من قوله لا
 التي هي في بعض النسخ من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 من قوله لا الزوج النص من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 بل في **قوله** لا الزوج النص من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 فيما فيه من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 كان منهم اختاروا في عشرة كما إذا كان منهم لم يجره وهكذا في الأصل الفريضة
 ذكرت ولو بصرف واحد من هذه النسخ لما تجاوزت الستة من أصل الزوج في الثالث
 الأول النص من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 وضيقا وثلاثا كما في زوج واخت الاب والاخت من أصل الزوج في الزوج النسخ
 وللأختين من أصل الزوج في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 ثلث وللأختين من أصل الزوج في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 من أوله من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني
 فيما الأول إلى في حقه العري **قوله** في النص والثالث أن أي كذا في حقه النص
 الثالث أو الجميع النص من قوله في حاله كذا في الأصل **قوله** وفيه هذا الثاني

يجب التسعة فخر بـ اثنين في عشرة ومنها تسعة وفريق واحد
من اثنين عشر من خمسة حاصله من ضرب وفي مخرج الوتر في مخرج السدس
يدخل في مخرج الوتر والشد في الزوج ثلث واحد الابوين اثنان والبيت
من واحد يكبر في مخرج الوتر ضرب اربعة وفي عشرة ومنها تسعة وفريق واحد الابوين
البيت الزوج اثنان حاصله من ضرب وفي مخرج الوتر في مخرج السدس وعشر المثلث
يدخل في الزوج ثلث واحد الابوين اثنان والبيتين سبعة يقص منها واحد والبيت
تكون منها ضرب اثنين في عشرة ومنها تسعة وهو سبعة الزوج فبها مع الابوين
والبيتين من اربعة وعشرين حاصله من ضرب وفي مخرج السدس في الثاني وعشر التسعة
يدخل في الزوج ثلث واحد الابوين اثنان والبيت اثنان والبيت اثنان عشر
واحد يكبر على خمسة مدين للابوين وثلث البيت فبها خمسة الابوين والبيتين
يقع وفريقه الزوج مع الابوين والبيتين من اربعة وعشرين في مخرج السدس في الزوج
وسدس ثمانية الابوين والبيتين ثلث عشرة يدخل في مخرج السدس في الزوج ثمانية
اثنين في المخرجه ومنها تسعة وفريقه على واحد الابوين والبيت من اربعة وعشرين حاصله
من ضرب وفي مخرج السدس في مخرج الزوج ثلث واحد الابوين اربعة والبيت اثنان
عشر في خمسة لا تقسم على اربعة لسم فبها خمسة في اربعة وعشرين ومنها تسعة وفريقه
مع واحد الابوين والبيت من اربعة وعشرين في مخرج السدس واحد الابوين اربعة والبيتين
سنة عشر في واحد يكبر على واحد الابوين اربعة لسم فبها خمسة في اربعة وعشرين
وعشرين ومنها تسعة وثمان من قبل في مخرج الوتر يكون بمخرج السدس في مخرج السدس
يقص من الوتر فبها اربعة ومنها تسعة في مخرج السدس في مخرج السدس في مخرج السدس
لوسب اربعة منها في مخرج السدس في مخرج السدس في مخرج السدس في مخرج السدس في مخرج السدس
لا يمكن ان يكون كلمة من مخرج السدس في مخرج السدس في مخرج السدس في مخرج السدس في مخرج السدس

القطر من الشياق ان مراد الضعف من الكلام سرق المزايا وسحب
الابوين اي ابو الابهام الشاركون لم يبق لالضيق الميراث الابوين
عبد الرحمن سعد الابن اثنان وثمان مائة ذلك وقد اوجب عندها ما يطلب
او لا ومن مطلقا اي كروا انا من الغيب والرياح **قال** بنات البنات في مخرج
ابوين البيت في مخرج كل من بيت البيت او بناتهما مقام البيت وعكس هذا في الزوج
في قوله بنات البيت يتحقق مقام البنات فالبنت بمعنى البنات **قال** فلما
الاولاد في مخرج هذا ان الروايتين ذلك اثنان ايام البيت مقام البيت في الاولاد
وبنات الابن في مقام الابوين في الثانية وقيام الاولاد مقام الاولاد والبنات الظاهر منه
كونهم يتحققون مكان الاولاد والبنات مخرجين واذا ثبت قيامهم مقامهم كما في بيت المطالب
من هذه السلسلة وهذا كل نصيب من نصيب وليس الاثنان ذلك الروايتين مبني على ان
يكون في مخرج السدس واحد الفصيل وقد اظهرنا على ان قيام مقامهم وقد **قال** ان
قيام بنات البنات مقام البنات لا ينافي مذهب الشيعات في قيام بنات البنات
على مذهب الشيعات في غير ذلك كما قبل وما في مذهب السدس في ان البيت يقوم
مقام البيت كان منافي لمذهب الشيعات لانهم الا ان يكون الاثنان كمالا في مخرج السدس
البنات مقام البيت الواحدة في مقام بنات الزوجة قبل مقام بنات كل من الزوجة الثانية
لغة البنات في المخرجه ويمكن ان يقال انهم باختيار وقد اوردوا فيه فلا تيسر الاستدلال
ثم ذكر ان السبب في ان ظاهر الرواية ان يكون مخرجها من حيث قيامها مقامها وطرفا مخرجها ذكر
خلافا ما ذكره السيد لا يجعلها اولا من حيث قيامها مقامها اذا روي انهم اقبل على اياها
مقامها والظاهر ان الرواية في ما عرفت من انهم مخرجون كلام المورود فيه مبرر لا يستلزم
بيان وجه الاستدلال يظهر ان هذا غير وارده ويمكن ان يقال ان الضعف في الرواية
قبل الخ لا يغير من وجهه بالنسبة الى الجواب ولهذا كتب السيد على ما لا يخفى

4

فأصل الفريضة فيها الضيق ومع الاختلاف لو كانوا أكرهين وأقربين
أولها ومنها الأقران بالشفقة فغضب ابن عباس وقت لم ينجح في أصل الفريضة
غضب من أصل الفريضة تبلغ ثمانية فخرج من بين يديه فكان إضاعة المصلحة والظلم
ومن قبله من الاختلاف فيه وهذا **قالهم** وكان رد الجماع إلى باب الجهاد لا مع
المال والقبيل وعد ذلك وثلاثة ثلث فتعسا لسن ضرب يخرج منها
في أصل الفريضة **قالهم** مع الأخذوا متعلقا لأجل أبي بكر وكانوا أم المؤمنين
أولئك باعوا الفريضة وأولئك أجمع **قالهم** دون أولاد الأخوة متعلقا
لأنهم أم لأهلها وكلها الأخلاق الأنياس **قالهم** لأننا جازع وأول الأخ من الأخ
جزة طوعا وما كان كذلك يمنع فيه الحرب الأبعد خلاف المحبتين فأنه لا يفرق في ذلك
كانت في الجهاد وأولاد الأخوة **قالهم** وكذا الحكم في أولاد الميراثين كما في الأخ مع ابن الأخ
لأبوين **قالهم** من أصل الفريضة التي خرجها من أصل الفريضة شبه لأنهم في الميراث
ولما انفرد الأم حيث لا تقص عليهم من غيرها واحد فإرتاب الأب الأبعد وكلما شدة اختياره
فيها فسما وأما غضب خرج أحد ما في الأخ في أصل غضب وإرتاب الأم وهو إرتاب في ماله
وهو إرتاب وعدة الفريضة مع غلام فإرتاب أمه لأمه من سهام فإرتاب الأم وسما فإرتاب الأب
لأن في الصف غضب ابن عباس في شدة تبلغ شيء غير الميراث في أصل الفريضة ومنها تنفع وتؤذي
وعدهم من الميراث حذر سواهم وأخافهم المدة لهم بعد الاختلاف وهذا اختلاف
ولا عدم أولادها فيصدق بعد السهم والروى في الاختلاف وقت بين غضب الزوجين بقدر
لشأن في غير وقت السهم الأب من مضره ابن عباس فيها وغضب الميراث للأب
أشاعته لعدم تركه في الواسع في **قالهم** وفي هذا الباب إلى باب الأجداد من الميراث **قالهم**
لأنهم على عدم مال كان عدل بينهم وعدم واحد اعتبر بهد في أصل الأجداد
فإن الضرب عدل سواهم ومن ثم كانت عليهم لأن الميراث من بعدهم وأما ميراثهم

لما تم كبريه ذلك **قوله** ولكل منا اختيارا كل من الخواص العادل
 مع كل اخص المرام منه ما يحصل فيه اننا نعلم ان من غير ذلك داخل في كل
 موافق فعله لنا والاول اختيارا لما نختار فيه الفريضة كما ذكرنا سابقا **قوله**
 والموافق ان الخواص في اخص الامور ان الموافقات المشار اليها ما هي الا
 اخص الخواص في الخواص من الصفات والزمج الى العشر وفي الكبر الذي ذلك العدد
 الشاذا بجهتها غيرت احدتها في الكبر الذي ذلك العدد الذي على ففر
 الشا ضرب نصف احدتها في الاخر تكون كل منها مشاركا للاخر في ذلك
 الكبر **قوله** في الفمانيه والاشي عشر وقد زيد من الشا والمجوز لحدتها في اذ ففر
 على اختيار ذلك في ذلك كاحد عشر واثنين وعشرين وهذا ما اشار الى التوافق في الكبر
 الاخص في اخص عشر واثنين وعشرين موافق في اخص عشر ولا يصدقها في
 احد اثنين وعشرين مع تلك وثلاث فاذ لا يصدقها سوى الكبر عشر منها في اخص
 الا **قوله** وعشرين مع تلك وثلاث فاذ لا يصدقها سوى الكبر عشر منها في اخص
 الاخص في المذكور واحدتها في ذلك الكبر وفي الكبر عشر واثنين وعشرين في
 الاثنين وعشرين الاثنين وفيها في اخص ثلثين وفي الاثنين وعشرين وثلاثه
 وثلاثين في الاول الاثنين وفيها في اخص ثلثين وفي الاثنين وعشرين وثلاثه
 وعشرين وفي ثلثين مع ثلثين في ثلثين وعشرين الاثنين وفيها في اخص
 وثلاثين في اخص ثلثين في ثلثين وفيها في ثلثه وعشرين وان كان ما فوق العشر
 متناهي اخص كافي عشر واربعة عشر وخمسة عشر في الموافقة بذلك الكبر في اخص
 المنسوب اليه في اخص ثلثين في الاول ونصف الشا في الثاني وثالثه في
 الثالث وهكذا في المطلق ومثل ما تقدم في الاخص **قوله** وان لم يتقدم الخواص ان كانت
 المتكامل في غيرها لكن تتحق التهام متعدد لا يتقدم على شقيها فلك في التهام

وفي الجميع ومع الاكثار انما يكون بين عدد وبين الكبر عليه
 بالمعنى الاخر او بالاشكال الذي داخل وان كان المعنى طريق التوافق كما قال
 فزوجه لان المرام انما يقابل الثبات او لا يكون بينهما ذلك فاختار ارب
 ضرب اثنين وما الاكثار على فزوجه او اكثر في اثنين فما التوافق وعده فان كان
 فزوجه واحد ضربت عدد دوسه كما ياتي وهو انما هي ثبات لا ضربه من الفريضة
 ان لم يكن في اخص وهو الضرب في اخص ولو المعنى الاخص كما لا يصدقها في
قوله اخص من وفاق في ثلثه لان ضربه يتكرر خمس مرات لا اربا
قوله كما لو كانت او ثمانية ارب كما لو كان ثلث الا في فزوجه
 التوافق بالمعنى الاخص من اربع والمست او ثمانية ارب كما لو كان التوافق بالمعنى الاخص
 استاعت الخواص اثنان عشر لو كان ستا وثلاثه لو كان ثمانية وفي الثمانيه في ثلثه
 على من في اخص **قوله** فاما ان يكون بين كل فزوجه وعده وحذف الكبر لالا
 عده ودلالة المقام ومما تقدم عليه لان الاخص في الضرب والعدد اثبات
 من عده الفزوجه عدد الرووس فما كبر السيد على ان الاكثار ضربه بل عده
 هنا وفيما ياتي ولا يخفى ما في ذلك العباد كما نرى **قوله** فنسبت الاكثار الى الخواص
 اذا كان بين ضربه كل فزوجه من الفريضة وعده دوسه وفي نظرات ذلك التوافق
 فان كان بالانصاف مثلا اخذت نصف اربا في اخص ارب وعده هكذا واسقطت اليها
 وكذا تقبل في التوافق عده دون وضع ختم في اخص في التوافق في اخص على الله
 كان في اخص كل فزوجه وعده ثباتين او بين فضاها ثباتين جعلت الثباتين بخاله
 جعلت في التوافق بين تقدم ثم اعتبرت اعداد الرئيس الكبر على ما تقدم في اخص
 تقدم من مقتضى التوافق والثباتين فذلك الاكثار ان كانت مقابلة المقتر على
 واحدتها وضربه في اخص الفريضة وان كانت متداخلة اختلفت بالاكثار فزوجه فاذ

فيه فضايق من الحديث فانه يجب على من آمنه شيئين
من جهة الحديث الذي حارب عليها قال لا تكلم الا بكلام الله تعالى
فهم قال كاضيب المروء في الكلام والشراف في القول فمصلح في ذلك الزمان
شاهرا ما بالذي التزم من القول لا يستند ذلك امر جبري **قوله** فم كفى شهادتهم
بالتقيل قال في الشرايع لا يثبت شهادتهم من ذكر الشاهدة للولوج كالم
مقدور لا ملك ولا شيء ويكفي ان يقولوا لا نعلم فيها سبب التقيل
قال المروء انه لا يثبت شهادتهم بالزمان من جهة قوله فغير مقدر
منه اذ كرسنا اعتبار الشهادة ويكفي في شهادتهم ان يقولوا لا نعلم
بها سبب التقيل عن قولهم من جهة قوله فغير مقدر فذكر عدم العلم
بسبب التقيل او لا سبب لما ذكره الله **قوله** وان لم يحقق الاختصاص ان لم يحصل
الاختصاص **قوله** واشترط ان لا يكون مع التبيين حجة
بعدمه وان زادوا لا كفاية لا يمنع التبيين من هذا الاختصاص لا كفاية واحدة بل زاد
بظهر وجهه ويكفي عطف الاشتراط على الاكف او الاول اظهر **قوله** حدوا ولا يقرب الاكف
لم يحصل هنا كافتداه من شهادته بل هو ما سبق **قوله** ويخرج علمها التي يخرج
على القولين ما لو اختلفوا بحيث وصل الثاني عند تمام شاهدة الاول فشهد به كذا قيل
القول الاول يجوز هنا بطريق اول لعدم الاجتماع حال الاقامة ولا ينافي فاذلوا
مع عدم الاجتماع قبل الاقامة فهذا اول على القول الثاني الذي اختلفوا به في القول
لاختصاص الملك الموجب للاجتماع وهو غير هذا القدر فان لم يحقق التامير هنا ويقتل
عدم القبول نظر الى مقتضى اجتماع خالف الاقامة وقد وقع في حفظ طابع
شهادة الغير فزادوا كانه من سوء الفهم او ان بعضهم يجوز في غير ما ذكرنا فيمنع على
ولا يقطع الحد ولا الشهادة التي لا يقطعها العلم مع كمال الشهادة وكذا لا

الشهادة المستوية بتدقيق الزمان المشهور ولا يتكلمه اليهم
فيكون كذا حدوا ولا يكلمه لم لو اعتبر زعمه بتدقيق الاحكام
الخاصة لم تنقص على من يند من الاحكام فكيف استهزأه في المالكات
بجمل العالم على الخطوط في اتمام البينة وقال ان واثرا في جبره ويروى لعدم
ذكرنا يتناقض الامر واحكم جزم الحد على هذا التقدير وهو المشهور ان
بناضة منهم المقيده بالاشارة الى الخبر لا تمام بان اقامته عليه والعفو عنه
الاقرار ولم اقتص على المستداه **قوله** فاولى التقطوا اهل القول والتقويم
البينة وجعل الاول لينة اقامة قطع العلم بالحق البينة ونجها الشهادة كما
قبل الاقرار اول قوله وان حرم مودا عدم اطلاق ذات الحزم فان **قوله** للغير
عنهم مادل على قول الذي اذا ان عسلة **قوله** مقدار الحشفة على الحق من قدور
مقدار فلا يرد ما اورد على العلم شاعرا كبري في بيان كماله الفلاد
جنوبه المار تحقق الاختصاص فلا ينافي سقوط الحد من الجنون **قوله** فعمل
اي لا يحقق الاخصان في الواطن والموطر مبدون بالبرخ ونظامه والحق في الجنون لعدم
قوله ومقتضى السالحي اي قول الله وبذلك تقية المرأة محضتها فان اذنت
والشبهة بصير ان محضتين فانهما اذا كانتا مكررتي الترح على الوجه المذكور وذلك
فيحقق فيها اصناف البائع التي مع انه يميز في اختصاصها بالبائع والعقل والحرية وكان
الجنون سقطت من هو العقل لانها اذا ارك التقدير والافتد في ذلك وذكر العقل هنا
يدل على ذلك بطلان او ابلغ لا لا يشرط فيه العقل في اختصاص المحنة له ان حاله
كاشاهدة بالقدر فافلحة من روج تابع ذابم التي من غير اشتراط العقل روج وعلى التفسير
بما يجب العقل وانكرت ذات الولد من الوطى لم يحقق الاختصاص بالولد وان
الوطى ثبت في حقه فقط كما لو اوعت الوطى وانكرت فان ثبت في حقه فثبت

من الزاد فيها ساجد لا كما في الصورة لم يرد هذا المعنى في وجوبه
بكون ذلك من الموت وهذا ما قد اثاره صاحب قولها لا يتصور منه
بهم فانت قلت المتبدي بقولها اوجبت اوجبت في قوله تعالى على الموت
فقلت لبيان شقوق المسئلة في الواقع لا لا موضع هذا التوهم في ساقية اليها
فاح في تمامه ما قد صرح في تمامه من اجل المناقشة في قوله تعالى وهو الصريح مع الشهادة
ولا يستبر في الاول اشارة البراءة فطاع مع اعطى والقام قوله وبقوله الخ
الذي بان الجيب هذا التبريل المحض اذ ان في الصورة ولم يذكر ما هو الحدو الطاهر
انهم يد ود وهو التوهم وان اذ لم يرد في قوله تعالى وهو الصريح مع اعطى
في المسائل من اجل العقل وفاقده او المدهوش في مع عدم سلاته في التبريل
في المناقشة في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله تعالى واليه الذي خرج من قوله
الذي خرج من قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله تعالى واليه الذي خرج من قوله
والله مع احكامه في السقوط في الاول المتناقض في الاول السكوت على ان هذا متناقض
كالشهادة بالبيان في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله تعالى واليه الذي خرج من قوله
المتناقض في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله تعالى واليه الذي خرج من قوله
في الفرق فظهر من حيث المتناقض ان الفرق من وجه اخر قوله في كل واحد من الاخرين
وجه النظر في الاخرين قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله تعالى واليه الذي خرج من قوله
والشعوب ومع عدم تخصيص التوهم في الاخرين قوله في كل واحد من الاخرين
على الحد اكن في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله تعالى واليه الذي خرج من قوله
كون ذلك الى قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله تعالى واليه الذي خرج من قوله
الثابت عليه والسند ضعيف فلا يصح في الاخرين قوله في كل واحد من الاخرين
انها الثالث الى اي حد هذا التماس ان امر عليها التلطف او بعد للولد من

فانها قد جرد التماس ان امر عليها التلطف هذا الذي
لاشترط التوهم وغيره في المتناقض من قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
وترتب عليها التلطف فاستحاطها التلطف المشقة الاخرى اول من حيث كونها
ويشترط في قولها ان اذ لم يرد في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
حيث على التلطف من حيث ثلث المتناقض في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
قوله اي اذ لم يرد في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
لا غيب الذكر اي الاثنان الذكر قوله ولو لم يرد في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
فقبل حيث هل قوله هل غير قوله في حظه فها يتصل ان كونها
من فوق في الاول وفي الثاني اليها المقروء والمعتق في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
كل منها المتناقض من فوق والمتن في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
القطعة لغير هذه الوجه قوله وان كانت الدنيا في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
ان لا يقتل حلقا مع انه يقتل في غير الاخر قوله والثاني في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
ما معنى واحد في غير قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
مع اضافة الشاح قوله وفيما ذم وكذا في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
مؤكد ان تقدم من اشراط الحرة في التلطف في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
يفرق بين المواليد ومنها لا يفرق فيكون مؤكدا في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
ان غير ذلك اكرهه فظاهر انش من قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
وعباد الله يفعل في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله
المتناقض في قوله تعالى اوجبت في الفصل وهو قوله

ثم لا يخبر بها الا ان يدعى المضاف الاكبر او اليه
وجوز من غير ذلك وقبحه الآخر **قوله** المذكور اي من ذلك الظاهر
من ذلك لا يرفع التوقيف **قوله** مدلوله ان الاضافه الى المضاف ثابتة
ان عليه هذه الاضافه من الاضافه الى المضاف **قوله** الكائنات كلها المقصود ان في الظاهر
قوله وان كان من ابرزه يمكن كون الفعل فيها لو كان لشيء بالشيء
لأنه مولى فمسلح به وليس من ابرزه يمكن وقوعه ومنه يظهر وجوبه
قوله اوله عليه عليه كالمصدق للغير غير المضاف عليه فلو لم
يكن في المضاف **قوله** فما اوجب الثاني مطلقا اي لو كان مضافا الى المضاف
شأنه في المضاف منه ظاهر في المضاف عليه الا اننا لا نرى الواحدة
به مطلقا **قوله** فيتم طرطوطه اي في هذا المعنى من التكرار **قوله** الاحسان
الذي من شأنه الاحسان انه ورويه في المسألة ان كان كالألف هو جيب
ب و من شأنه بل المروءة من حيث في الامور التي هي عليه قوله وان
ما احسان فشا **قوله** ان حذف صديا الى الشرع على ترتيب الف وظهر منه
ان الزاوية في الظاهر داخل في التعريف **قوله** كذا المضاف الى المضاف
فان غير من جميع الامور التي هي في ذلك المضاف الى المضاف وظهر
اطلاعه من المضاف الى المضاف من غير من ذلك من غير من جميع المضاف مطلقا
اي في المضاف وظهر من ذلك ان المضاف الى المضاف من جميع المضاف
من بيان ما فيه لا الذي اوس من بيان ما يجوز وما يستحق من الاختلاف غير الزاوية الذي
يكون في المضاف مثل في المضاف فان مثل هذا جائز ما يستحق من الاختلاف في المضاف
الجمعة وضاع به **قوله** الى الزاوية وظهر من هذا ان في بعض تحقيقه الى عدم التميز
لشأنه ومع الاكبر الاخرى واذا قيل في هذا الكتاب لا يستقيم لان ظاهرا

منه

عبارة المجزأة المتروكة حيث لا ولا التميز **قوله** دون المواجه اي
اولا اجتماعا للشرائط ودون **قوله** اقبل من ذلك التاويل في المواجه
لكافره مسلمه باين الزاوية مدلوله كانت مئة ولا وارت لها سوى الكفاية
هذه المبادىء لا تخفى ارب الكفاية في قوله ولا وارت لها سوى الكفاية لا
على المضاف من غير ان يكون وارثا انما فاه وارث من الكفاية لم يفسد
لما في الكفاية ولا يستلزم كونه وارثا **قوله** لصحة اربع لا وجه ولا فاه
يدوا هذا المضاف من ان لا يتناظرها ونعم هذا الحد الثاني في
فلا يتصور ان الغير يمكن ان يكون من جهة عدم احسان كل منهما فلا يتصور
في هذه المسألة قد يتصور ان لا يميزه عن قوله فاه فاه في المضاف
محمدا في اي اهل المضاف غير جيل على ان كان الفاضل بلفظ واحد مع ان قوله في اي
على قوله جماعة شامل مقدم بلفظ واحد والفاضل لكل واحد لفظا واحدا
الجميع شيئا من جملة الحسن المضاف المذكور المنفصل بالكلية **قوله** وفيها
ووجه الجمع بان كل حقيقة جملة على ان كان الفاضل لفظا واحدا ووجه
على ان المضاف على جملة معان في صورة فاه بلفظ واحد فحصل الجمع بينهما بذلك وان
الجميع عكس ذلك فحصل الفاضل بلفظ واحد موسيا لاختلاف المضافات بالجميع
ام منفردين ولفظا متمم موسيا للاختلافان باوا جمعيتين وللتقديران باوا منفردتين
فان في المضاف الثانية على اختلافها وحمل الاول على ما يوافقها فقد عكس في الجميع ان كان
كلامه متعلقا بالجمع او عكس الحكم الذي ذكرنا ان به يحصل الجمع ونفى في الباقي
قوله ان الجميع محققا بان الخبر الاول يدل عليه وطريقه اوضح من الثاني في عمل به من غير
الى الجميع بينهما لا يعمل الثاني على ما يوافق الاول فخرج عن الادخار الى الادخار **قوله** وفيه ظاهرا
قوله ان الجميع الثاني الذي يقع عند الباس في المضاف ووجه النظران المنفصل في المضاف

انما غير مثل هذا **قول** فقد اوردوا طحايا في هذا الموضع
منه في الظاهر انما المقام من حيث التفسير في الظاهر من ظاهر
المراد **اول قول** وفي الجميع انما يتبين في جميع اقسام الاول ان هذا **قول**
نقلنا في الحق **قول** في خبره وامتد في الحاشية في الخارج نسب
في خبره غير مبني على مقتضى **قول** في المقام من ان الحدود
نما وكان المكان التفسير فيما في البعد فقام الحد في غيره وكان الحد
في غيره من اجل ما حصله ان هذا **قول** في مقتضى في الحاشية على علم الله
وله على هذا التفسير في جميع **قول** والافعال الثاني لاجل
انما المقام قد يكون في الظاهر انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر
ما عرفت من تقدمه وما عرفت انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر
التي في الخبر **قول** وعرفت انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر
في من قوله في الخبر انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر
منه في الخبر **قول** في الخبر انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر
عليه في الخبر **قول** في الخبر انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر
ويكون انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر
واقر في الخبر انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر
لا في الخبر انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر
على عمل في الخبر انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر
بما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر
الدليل في الخبر انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر
في الخبر انما في الخبر انما في الخبر انما في الخبر

منه على حصول التصديق في باقي الآيات فواصل غير موقوف على
وجوب قلة من معدلات ان يتبين ان خبرها من الزمان
وان لا يفتقر الى الفاعل ظاهر هذا انما ظاهره ان تقدم الكلام في
الافراد **وان** انما انما كان المرجح ان لو حصل معنى المرجح هنا لم يرد نحوها ولو
فيها كغيره فلا يستلزم **فان** واشتداد مبتدأ خبره لا دخل له **فان** كاد كذا
اعلامه **فان** ويمكن ان يكون الكتاب في موضع هذا المبتدأ في الجواب
التكثير في ذكر الملة الاشتداد بعد ذكر العليان وسنة بينهما ان
الفتور على ان الاشتداد بسبب الجائفة مع ادلائل ظاهره على الجائفة مع
وعده والعليان وبعده كما عرفت **فان** في غير هذا الكتاب ان الجائفة والتكثير
ادلاء على الجائفة ومع ادلائل سوى التكرير فهو مثل غائبة المعية او ما رخصه في
يجوز تجزئته فيكون مثل في قول الترمذ على الجائفة ومع على هذا فيكون **مع** الاشتداد
بمقتضى انما تجزئته مع ادلائل ظاهره على الجائفة واشتداد اولها صرحا باعتبار اد
صهرها باعتبار الاشتداد في الجائفة واطلقوا القول بغير تجزئته والعليان ولم يذكر
مع الاشتداد لانهم اما القول بعدم ترتيب الجائفة على الترمذ والمفتري ادلائل لهم سواء
او القول بلام الاشتداد والعليان انما يستدل على الجائفة من حيث الترمذ ولا يظهر
الجائفة وبل سوى الترمذ المحجب نظر كذا في غير هذه اشارة الى الترمذ والجائفة من غير
واحد والعليان مع الاشتداد واذ كان العليان والاشتداد متلازمان كان كافيا
المع فلا ينافي في تبيين الترمذ على العليان حقيقة على الاشتداد اياه بلام ومع وان
اكثر واحد لكن في الترمذ عليه عليها ان يبين مع انما الحكم الجائفة وهو الترمذ
وسمع بين ما احدثه وهو الترمذ بل ذكرهم العليان فتا وقيدوه في الجائفة بشرا
وخاصة ان المعية مع اشتداد دليل الجائفة والتكرير في الجائفة على

النتيجة لكلام الله حسن لو كان الغرض الفصل من المبادئ
 المختارة لوجه منه ذكر الاستعداد والافتقار لعدم دلالة انفسه كقول
 الادب على غايته الامداد على غايته المتكبر وان لم يكن تكراراً مع
 في قوله المبدأ المبدأ المبدأ على المبدأ ان كون الدليل خصة في هذا المبدأ
 بانه دليل على ثبوت الحق عليه وتخليق هذا الكلام الأخير فهو من غير
 تحت فيه ولا يتصور ان **قوله** مع الجمع الخ قيد لتناول شي قد
قوله في اي ان استطعت الفتنة فانهم فيه نافية الفصل فانما طامها
 شرب وهو عند الشرب اولى وقبل ان يحكم شرب الامام بما يوجب
 قسم الاستعداد لاقتل **قوله** لا يقتل ولا يقتل ولا يقتل في الخاف في طريقتها
 موسى في جعفر البندادي وهو مجهول **قوله** المبدأ في الاول والثانية والشرب
 والقبول **قوله** وقد علمنا فيه من خلاف الاصل ومن له لو كان كذلك
قوله الى ان لا يقتل المحفل **قوله** في كنه من الفرق الانجاء في الفاشا لك
 وان كان جميعا على يد المسلمين ولكن لم يكن ثبوت ضروري فيفتي بانه المبدأ
 من الاحتجاب المبدأ كقوله في ان الاجتماع يجمع فرق المسلمين عليه يوجب ظهوره كقوله
 امره كالعلوم ويشكل بان حجية الاجتماع عليه لا يقتضي وضوحه بخلافها وفيها
 بعض لا يقتضي من داخل الاجتماع فكيف يكون من مدلولها لا يوجب اعتبار القيد
 الاخر انتهى اراد تقييد الجمع عليه فلم يرد من الذين ضروره **قوله** وامثله المبدأ
 كالمبدأ والقديم والحكم المستر وسبغته عن الغيب فتقول ان لم يجب الحد وان كان عموم
 من ان يكتب شي من المبدأ اعتبارا **قوله** ولعل هذا اولى اي اصل كنه لم يزل النسخ
 لم يثبت ذلك عليها اولى من الوجه الاول لانه ما كان في وقت عمره امره باليهن ان
 في ذلك لم يبق لولم يمتدحه وصا صمد في نوى طامه بغير خلاف قول البندادي

وبعد نسبة الامام الى الجمل بما اقتضاه اول النسخ في المبدأ امره
 في الخطا ومن كانا في كونه غير قابل لظاهره كما ذكره في معنى
 الاول من العتيد المذكور او بمعنى الوجه الاول وهو **قوله** وكذا المبدأ
 لفظ المبدأ فان جعل الاصل واليه فالامانة شذبه في العلوم وان لم يكن خفا
 الخ اي القول المذكور عليه بما وكذا خفا منه وجعلنا يتصلق بما افهان فا
 المبدأ في هذا المبدأ في التفصيل المذكور وهو ان افهان في حقوق الله
 وان افهان يتصلق بهت مال الامام فاطمة بيت المال في
 وكذا يظهر الامام له متاقتل من الشيخ الانجاء في الخاف لم يعمل
 وفي المبدأ في **قوله** والخاف ان الخلافة الخ اي الخاف ان الخلافة في كل
 والمبدأ في كنهها بحيث يكونان مما جعل الخلاف مع المبدأ والحق ان علم المبدأ
 مطلقا اي لو كان حدام ضروريا احكاما لغير واحد لضعف **قوله**
 ولا يخفى ان على الحاكم الخ اي افهان في هذا المبدأ **قوله** واذا لم يعط
 لشارق ليس المراد تجديد موضعا بل هو بمعنى حصولها لغيرها الوارد في الشارقات
 وعروضها للشارق بمعنى حصولها له اولا او بالضرورة ويمكن فرضه في هذا المبدأ
 شفا المبدأ في هذا المبدأ في هذا المبدأ في هذا المبدأ **قوله** ولا بعد الخ اي لا يثبت
 كون هذا المبدأ من الادب مثلكا الخطأ التكليف في بعض الامور فانه من الاعمال
 وهذا لا يقتضي التكليف **قوله** الامم في بابي كالورق من القيد او من السيد **قوله**
 اصدق منك المبدأ في هذا المبدأ في هذا المبدأ في هذا المبدأ **قوله**
 يخاف من انك لا تنس حيث انك لا يصدق مع المتك بال نسبة اليه في هذا المبدأ
 والحدود في الشبهات **قوله** وان بلغ الجمع الخ ان لو كان نصيب احد هما
 نصيب ونصيب الاخر فتاب وضعت فداها **قوله** او كنهها الى الما

يتم الامانة **قوله** وجوز ان يثبت القسمة الى مع كل طرف من الطرفين
بسم الاجتهاد **قوله** بل ان الاول يكون في الاول من الطرفين من اجل انه
على الاقوى لا يثبت القسمة على الاقل ان كان المال المشترك مما يجري فيه الاجبة
ايمن فرض من اطيعه القسمة بنفسه وجعلها مشتركة بينه وبين الآخر وان كانت
ان مما لا يجري فيه الاجبة كالكتاب ويرى منه ضعف دينارين كما
لما ارجع من امانة الشارق قطع الام لا يجري فيه الاجبة معن اذ
هو في المال وجه القسمة هو الشبهة التي لا يضاف
منها الى الماشقة بنفسه ومع ذلك في هذا **قوله** مثل الذي لا يضاف
يجوز ان لا يلزم عليه فلا يفي في التزويج على الاصح من اطلقنا **قوله** في هذه
ومع ذلك قطع عدم التزويج وزيادة مقدار الشك في خلافا في هذه الزيادة الا ان
المقررة **قوله** اما الادلة المعتمدة **قوله** انما القطع مطلقا من غير اعتبار التفسير
الكتاب والرواية التي اقرت بعد التفسير في شكا عدم الملك الا لقسمة
فانما اخففت القطع ليرتفع اليه مع كونه لم يثبت منها على تقدير الملك اليمازة
والقطع يقتضي عدم الملك **قوله** على الاصح ان يكون في ما يقتضي على الاصح **قوله**
وخمسه اي حسن بآراء **قوله** ولا فرق في الحق الا فرق في وجه الذي اورد بين ان يكون
الزجب ام من غيرهما فلو كان من المدين لم يكن فيه جرم الزجب بل لا بد من امانة
له واذا اعتبر القسمة ولم يثبت المدين فلو كان وزر المدين سددت بآراء لكن باعتبار
الصيانة اذ لو تقيت تقيت بغير دفع دينار قطع لا اعتبارا للقيمة وغير الا في اخطار
المدين مع ولم يطلع فلا قطع **قوله** ولشهادة المال في هذا فاعلم **قوله** لهذا المفهوم اي
ان من الاطلاق فانه يدل على القول وهو يثبت في نسبة القول فيما بين **قوله** لا يجرى
باعتبار المحرر **قوله** والاصح الشبهة لما تقدم من قوله لعموم الآية التي يقتضي عدم

في غير المنع **قوله** والمطلق في الاولين الحق في التحريم الاولين فانه
غير لما كثر **قوله** وفي الطريق الرقبات الثلث فالضعف في الثلث واد
الاخيرين **قوله** واطلاق الحكم الى اطلاق الحكم كذلك ان مع التفسير لما ذكر
في هذه يكون الشارق مضطرا في غلام الجماعة الى السقوط وغير مضطرا الى اطلاق التصر
فيمن يرى ذلك في غلام الجماعة من غير تقييد بالاضطرار وعنده من امانة ذلك
وعنده من امانة ذلك قطعهم بالاضطرار فان كون ذلك في عام الجماعة لا
الشارق ولو كان غنيا ويرى في غلام الجماعة قطع فلو انشبهت مع التضرع
الشارق في الحق المقتضى لعدم القطع او يصوم دوا السقوط والبيانات ويصوم
ما قبل الاشارة الى التقييد بالاضطرار يجوز الاحتفاظ في الجماعة وغيره فاعلموا **قوله** الشبهة
هل من مضطرا لا يدل في الحكم بالقطع فانه يقيده بالاضطرار يخرج عن هذا الحكم خلافا
ما اقام يقيده فانه يدل مع انما منع من جواز اخذ المضطرا مطلقا **قوله**
عائلكه العوض وعنده من جواز اخذ فغيره اذا لم يرض للمالك والعوض كما
عنا التائب الحكم كونه لا يقطع اذا كان مضطرا مطلقا اي غير تقييد بما يقيد ذلك
المضطرا وان كان الاحتياط امانة لنا الاحتياط امانة فالحق في هذا المضطرا ذلك
المضطرا واضع فلا يقتضي دفع التقييد بالاضطرار عنا ما ذكر في الاضطرار في غير هذا
ويقتضي العنا وجه التزويج وان يكون الدفع بما قبل في حكم المشبهة ويكون قولان
المشتبهين من جملة القيل من ناسل **قوله** والمراد بالما كثر الحق الى الما كثر قولان
فلا يوجب ذلك الا المجرى من جهة المقام عليه كانه على قوله في حق وكما انه
يصدق بما يترك الفصل والعزة وقد كانت العنا او الاموال النظام من اخطار
الما كثر ثم ضرب عليها وصحها كما هو وجه ظاهر ان النظام لم يذكر **قوله** فان
الزيادة باعتبار اضرار العنا ولا العزة **قوله** استناد الى اخبار الحق الى استشه

من وارثا الى طريق

لا يصدق على الخيارات ظاهر في التخصيص فلا يشهد واجبيته
 في نفسه مع التخصيص في موضع ذلك يخرج الأكلاب **قوله** لا يشهد
 أي حكمه زمانا وشاخصا ويرى الحكم الذاتي وهو المشي حيث ان جعله
 ويحكم الآخر في نفسه **قوله** ويحكم ان يقال لا يمكن ان يقال في هذا القول
 لا يصدق الزمان لا يصدق السرة في المرافعة لانها لا تكون خروا مع
 لا يصدق ان شرطها ان يكون سراً فهو من قبيل الاختلاف غيره وعلى القول
 بالجمع يخرج المرافعة عن كونها خروا وعلى القول بان لا يخرج لان كون
 على انما يكون مع المرافعة **قوله** وهو الذي يشهد في الموضع الذي ذكرنا
 عدم تحقق السرة فيه ان هذا بيان السرة وقد قلنا ان نظره خروا
 فيحقق السرة والظان المرافعة تحقق كون المرافعة زمانا يمكن الجمع بين المرافعة والقر
 خصه مثل كثير لا يشهد المقام مقام بيان السرة الذي هو شرط السرة لا يصدق
 على ما ذكره في سائر ما ذكره من التخصيص وفي المنايا لا يصدق
 امكان كون المرافعة المدين خروا في مقام امكان سرة بها انما لا يكون الا في
 فيه وام التخصيص المتفاوتة الجاهل للعقل على وجه يمكن سرة انتم على هذا فتم
 على ما نفرد يمكن ان يكون المراد ما نفرد يمكن ان يكون المراد بها المدة من معنى المرافعة
 وبه يتبين ايراد الأول ومشاكله الباقى في الاستدراك والطرفات وما في قوله في السرة
 ان الفتنة بالقر وهو يقتضي التوقف **قوله** اوفى ثوب فاعلم طلفا الى ما كان في
 ظاهره من ابله وشدة الاطلاق الا في **قوله** والاختيار في ذلك مطلق على اي حال
 مطلق على اي حال الاطلاق على كون ما في الأصل لا يقطع به وما في الأصل لا يقطع به
 في غير فرق بان كون الجيب داخل او خارجا وكذا الحكم وكذا في الثاني الاختيار
قوله وهو ما في الخلاف اي كتاب الفلاح وهو لطيف ومن هذا القبيل

ومع ذلك لا يشهد لانها لا تكون خروا في المرافعة
 وان كانت من قبيل توقف

لما جازنا اما المورد في الحكم الشرعي ام ما الخلاف وعين في ذلك
 الموافق على الخلاف **قوله** اما في الجيب فلا يصدق كان فيه ولا العر
 الباطن خروا ويكتفي بالاشارة ولا يخلو من كماله حيث اذا اختار اوان
 لكن يصدق انما واطلاقها الشبهة المذاهب الا ان يكون وجه الحسن غيره
قوله ما عليه الاجماع الخ هو قطع من حق من جز **قوله** وما قيل ان
 الخ قوله في المنايا وفي الخ على الحكم القطع بان حارسه النفس اوله
 كما يقطع في سرة طرسته ويحكم ان الحكم يتعلق على ان مخصوص
 معلوم الا انه من اطلاق النصوص ومن كان له شرط خاصة زيادة على
 حيث لا يصدق على النفس على مطلقا على الاول وهو مخصوصا على
 من جبهه دون غيره من اشياء نفوتة ونفوت الجزاء انما لا يصدق انما
 ان ما ذكره من التعليل لا يقيم ان الحكم القطع مطابق لما في النص في
 كل ما في النص على ما انما سرق على وجه يخصه اذ لا يمكن الحكم منه
 لا يصدق على كل من سرق من ارب كونه اوله وطبقا على انما لا يصدق في باب سرق
 كما يظهر من شريطة ما ثبت فيه الحد في غيره من الاموال وان كثر وحمل النفس على مختلفا
 اي لو كانت ما لا يقيم نعم لو كانت ما لا يقيم نعم لو كانت ما لا يقيم نعم لو كانت ما لا يقيم نعم
 حيث ما لم يشترط سرة المالا التي تترتب عليها القطع لا يقطع في خصوصه من غير
 الصغير مع سرة فقط التي لا نفوت فيه دون ما لو فصل في نفوتة من الجزاء ونفوتها
 فانه على ما لا يقطع ومع البس يقطع مع ان هذا اول العمل على انما لا يقطع مع البس
 الصغير وان كان معنونا على بعض الوجوه كما قلنا في النصب الا ان شرط سرة المالا
 لا يقطع فيها الاختصاصا الموقوف بالصغير المهر به دون غيره البس بما ذكره
 بناء على انما اي يكون نفوتها لا يقطع النصب بل في بعض اطلاق المعناه

شأنه من قبله حيوانا على القول الثاني فيليب مينا أو البقرة
بأنه حيوانا وفيه خضعة ميتا على نفسه فيليب مينا لم يحدد هذا القول
على الخراب المحدث من القول صدق عليه الخراب المطلق مدحوا به
ومنا في خفاء فاذ لم يكن الصريح بما لم يحدد الخراب المطلق والآخر
ذلك فهو محال على طلقا أي من غير تقييد وبالضمان في القول
فجاء به **قوله** ما لو استعمل الدعوى استعمالا لم يمتد له من غير مضاف
استعمال غيره ادب وإرادة استعمال الأكل في باب المقام **قوله**
أي حيث لا يمتد لعدم تميزها واليه في الميزان والهم الآخر وبتهم
عليه لم يمتد من الكلام **قوله** فيحصل على فضل الجهر يمكن أن يردنا لو كان الاستثناء
في غير مشهور وظاهر التعليل أي بتقليل الأخراج والتبعية فيهم فغير فاعله أي التكميل
والعنا الفاعل بالنزول والمحد كإياك **قوله** عن المال استعمل الصدقة **قوله**
وأي في تقليل القول الأول وهو الصدقة نظر إن الصدقة بذلك
غير ثابتة بل هي الظاهر من اختياره خلافا لتقليلها في باب الأجر فيهم
فغير مينا فان هذا التعليل يظهر من أن البيع والأخراج لذلك لا يكون عقوبة له
وعقوبته على جناية به حاصلة بالنزول والتوبة كافي في كبر الذنب حيث لا دليل على
غيره **قوله** ثم إن كان الفاعل الخائض على القول الثاني إن كان فاعل الواسع والمالك
أصل الذي هو المالك على ما ذكرنا أصلا لا يقتضيه الروا كان الفاعل غير المالك
فغير كون القول بأنه ما عزم القيمة للمالك أو حسب ذلك ملكه لله ولا كانت
ملكه لغيره بل إن لم يكن فاعلا له ولا لغيره وإن كان الثمن للمالك لم يمتد إليه
نحو الذي أخذ من الفاعل والموضوع هو الجهد الذي ينفقه فاعله من المشتري وطنا
وفي بعض الروايات انقطاعها وفي بعضها فاعله أي الجهد وكانها أيلة

المتأصلة وهي مقتضى ملك كل المتأصلة أو من مانتقل إليه
البيع وبنا المعنى في المعنى الواحد على أن كل عرض له مال ولم يكن الثمن
من القيمة غير واحد بمعنى أن في ضمانه مال عليه وهو ذكره في غير الإجماع اليه
أن القول الثاني لا يجوز **قوله** ويضعف بامتنان الخ أي يضعف الاحتجاج الثاني
بأنه من ضعف الاحتجاج الثاني لأنها إذا اشككت عن ملك المالك ولم يكن
الفاعل لزوم منه بقاءا أو غير مينا لك ويضعف انبعاث الملك
لأنه الجهد وإن لم يتبين الملكية لم يكن من المال ويضعف
الأصل على أنهما لا يمتد فيكون جميعا فله ويضعف أنهما لا يمتد
استثناءه أي في ملك الفاعل بل ملك المالك لا يمتد في ملكه **قوله** ما لغيره
فالظاهر يقتضي بطلان الذكر كالف أي يجرى مجرى كالف وفي كتاب الأضمة **قوله**
وغيره فاعله خالف الأصل الخ ما لنا الف الأصل البيع والأخراج فاعله خالف
الأصل وموضع اليقين غير المتيقن والأصل **قوله** وهو وارد على غير ما
أي يرد على غير ما في كتاب الأضمة بغير مينا الإنسان فيحصل فيه موطوعا
والظاهر أن القلم سبق منه خطاب إلى تغييره بل متعلق ما عاين على فاعله مينا
القلم ويمكن تبينه من غير تبينه التغيير من التعلق فيغيره ما عاين في غير الأضمة
لأن الأصل على أن يتغير المسمى مع الفاعل وعلى الإنسان ومن انظر من كان ذلك
مذكورا في كتاب الأضمة يظهر الجواب عما كتبه السيد على من قوله في غير ما
مما سبق فانه غير معروف لنا الآن وكتب ابنه أن الجواب عندهم أن الجواب
على المتعارف شرعا وأصل الجواب سهل فاعله **قوله** فغيره أي لغيره بغير العلم
فإن القيمة من التفتيش بسبب الفعل أو ما يجرى مجرى كالف لا يمتد في ملكه لكن يجرى
الثاني الخ أي الجهد الثاني الخ أي الجهد الثاني من مال البيع وهو متعلق بالثمن

بشأن التفرقة فإما زاد ما دون الحد من غير التفرقة ولا
لغيره **قوله** بالآثار مطلقا أي سواء كان من أم أكثر **قوله** هذا يجب
منها أيضا إذا كان ذلك بالبدن أو بالأجزاء فلو حصل ذلك في غير جدها
لأذكره في غير هذا ما ذكره في بيان **قوله** وهو محقق من أن غيره
قوله لا يترتب له في الواقع في الجملة التفسير بقوله في الجملة لأن الترتيب
ليس هو كذا في الواقع **قوله** من غير تحليل أي غير تحليل في تقدم **قوله** وإن
في التصحيح أن توقف الشيء على دليل على خلافه في قياس **قوله** مع
الشيء أصح مما لا يعلم بوجهه هنا شبهة الفناء أن قد لا يكون ذلك
شبهه في ثبوت ذلك من جهة الضرر والافتقار من خلال الفناء
ولما كان هذا الفناء من الزمان المسمى كان الترتيب في الحقيقة لا الاحتمال **قوله**
وهو الخ المبرر الاستدلال مع حصوله كانه عليه في كتاب الترتيب والاعتناء
لم يفسر التفسير بالصحة **قوله** فإن أريد ذلك أي أن أريد ما دل عليه
الظاهر فهو ضعيف لما ذكر من عدم ثبوت الخ وان أراد خلافه الظاهر فالظاهر
يدفعه **قوله** ويمكن رد هذه الخ أي يمكن جعلها من القسم الأول إذا اعتقدنا
فقط **قوله** فتدبر هذا قيد للثبات فلا يكون تكرار الترتيب **قوله** ولا يقبل ترتيبه في الواقع
أي لا يقبل ترتيبه ظاهر الخ أي لا يقبل الظاهر لما ذكر من الاختيار والافتقار على ذلك
اختلاف قولنا باطنا ووجه قبولنا باطنا لما ذكره واضح وفي هذا الضلالت
من هذا الكتاب قال إن لم يقبل الظاهر كالعقري على الشهور فإن أميل في أمرك الضفا
قبل فذلك ضعي الألف في ضفته والألف في قبول ترتيبه مطلقا انتهى قال في باب العقد
باب لم يقبل ترتيبه إذا كان أزيد منه من طرقه كما لا يقبل ترتيبه في غير عمل الشهور
قوله وان لم يقبل فاعنه الفناء انتهى فظاهر قوله الآخر في قبول ترتيبه مطلقا

المتن

إنها تقبل الظاهر باطنا وبوجهه فاستدرك عدم القبول ظاهرا في الشيء
في القبول فانه ما يقبله ظاهره في قولنا ظاهره ما يجب الظاهر
استدرك من الاختيار والافتقار فيمكن أن يكون مراد من قوله كما لا يقبل
الذي ذكره فقبل ظاهره بالنسبة إلى ما بين التكليف لا باطنا والفتن
بمن أحكام الترتيب على أن ينادى به في هذا قوله الآخر في قولنا وان
الفناء في الاختيار والافتقار دليل أن عدم القبول بحيث لا يفسد
الكلية لا وجه له يقول ذلك في عدم القبول وهو محقق في قوله
أنه أصح مما إذا كان في الضرر بوجهه في الإسلام وليس كذلك
فيما على الكفر فأن ذلك لا يترتب على الخاص من جهة التكليف بالأمر وهذا
لوفر عدم تقدمه على الخاص لزم أحد الحقين الثاني أن القول بعدم جدينا
فعدم قبولنا ظاهرا مطلقا ظهر ضعف وجهه فلهذا سهل الترتيب
ذكرناه والافتقار فيمين فلهذا مطلقا أي سواء تاب أم لا إشارة إلى ذلك
لما ذكرناه وللافتقار دليل على عدم قبولنا ظاهرا في الواقع في كلام المعروف في الواقع كذلك
فإن عدم قبولنا ظاهرا بحيث يرتب على قبولنا كالمثل بالترتيب على قول غيره ما لم يثبت
بالنصوص من الافتقار وفي المسائل نأخذ في الدليل على الفرق بين المبدأ العقلي والدليل
وهو من ظاهره من الجيد عدم الفرق بين العقلي والمثل والذين تاب فان تاب
والافتقار قال وهو من الأدلة المستبركة عليه وشبهه من مبادئه مطلقا
علا لا يخلو من أشكال وروايات على جعفر ليست بصحة في التفسير المذكور
حاصل كلامه في قبوله وهذا الحكم يجب أن لا يشك في صحة من فلهذا
وقد تضمن من ذلك ترجيح قبول ترتيبه ظاهرا باطنا بالنسبة إلى غير الفناء والافتقار
بعد من أحكامه من حيث أنه كالقيد بالنسبة إلى ذلك مع احتمال مسلكه للملأ

وكونه لم ينفى الجماع الذي استدلوا به لكن قرأوا في النكاح
مذهب من التفصيل المذكور في ذلك في الجملة ولكن صرح في هذا ما يراه
الاستدلال في الفقه وما يثبت على حكمه ولا ينافيه قوله في هذا الموضع
لنا قوله والجملة التي هي خاص لما ذكرناه اذا لم يفسد في الحكم على
الكون في حجة بين من وجدته في الوفاة وتوثر ما لا يوافقنا
قوله وهل يجتمع في حق من ينفى في حكم الميت فيها ان كان
حيدها وحداها كالميت ويحكم به من لم ينفى فيها كالاخيه
والثاني في الحكم في حق الميت كالميت ومن كان في حق الميت
من اولادها فيكون قوله لا ينفى عنه في حق الميت لا ينفى عنه في حق
ولكن ينفى عنه في حق الميت في حق الميت وهو ينفى عنه في حق الميت
وارث ذلك منه قوله ومعها في حق الميت في حق الميت في حق الميت
نحو الاستدلال في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
سبب الاستدلال هو الارادة فيكون المستبعد في الوفاة وان الكلب تمام سبب
المالك في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
احدهما عن الميت الكلب في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
يخضع به المالك في الوفاة في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
في الشئ في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
منها في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
فذلك في الرابطة على سبيل الاحتياط لكون حكم ذلك كالميت في حق الميت في حق الميت
يخضع بها اي ان كان كالميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت

ولده

وكافرة قوله بالثبوت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
منه في المعنى وهو ما عجزنا عن التوصل اليه
في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
وهو مدد ولا ينفى في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
ياكل القوم في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
داخل في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
فلا ينفى عنه في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
اي في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
فانهم ينفى عنه في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
قوله وارثان في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
لكن يمكن ان ينفى عنه في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
وبعض الاخحاب في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
عندنا عندنا في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
امكان قصد القتل في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
ان اضاف ما ينفى عنه في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
الحيث مع المصداق ومع قرآن قوله وكذا في حق الميت في حق الميت في حق الميت
كالميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
المرض في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
مناقضة الاولى في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت
وبناء على هذا في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت في حق الميت

فيه التمسك على خلاف الشيخ وفي الاستصحاب حتى جعل الموقر منه
 في العمل سندا الى ما لا يوجب من جهة اخرى وهو ضعف انتهى **قوله**
 سبب القبح انما هو ان افترض عدم الصحة المتقدمة عليها فيوجب القبح
 في وجوب القبح ما لو قطع به يداه وكان فيه الاول عدم القابل لارتكابه
 او حاصل للصواب وهو قوله في الرواية اليد اذا كان للقاتل مائة
 او اكثر القاتل مائة ان لا يرد يد الثالث عنه وبقي القاتل مائة
 او اكثر في هذا المشابه بين القاتل المسمى واليد المسمى على خلاف
 اليد المسمى **قوله** وجه ثبوت اليد في هذا انما هو ان يد المدين واليد
 على ملك ما لا الاول فان جنى عبدة لك جنابة الخ اي ان جنى
 حكم الاول جناية ثانية لا انك كما قد يتوهم وتلوي المرى فان جنابة
 الثانية ان العبد الاخير وهو المرفوع الاول ثم من ذلك الاول جناية
 ما لو لم يكن الاول فان جنابة ما جنى في هذا الاول ويكره ان يقال ان
 على وجه ذلك على حكم الاول المسيلة لا يشترط فيها ذلك فان ظاهر الاول انما
 وقد تقدم ان ذلك لا يوقف على حكم بل على احتياط استقامة وان لم يكن كما كان
 مني على كون المارد الاول الغم وهو كانه في اوقاف الحكم كما كان هذا المارد
 في ذلك وهذا لا ينافي مع الاستقامة في الحكم الاول انما حكم الاول انما
 في حكمه او بدونه فان الحكم كما هو كونه الاول **قوله** وكذا الحكم الخ اي
 حكمه في اصل المسيلة من قبل من سابق ولا يخفى ما لو صدقنا على الاول في الرواية **قوله**
 وقبل يقدم الاول الخ اي قبل الوفاة بين طعنا راسا القدر يقدم الاول للحق
 يفيضا الثاني فوات عمل الاختصاص الاول لا يقتل الثاني ولو القول الاول انما
 ما لم يجرى في الاول استقامته قبل الجنابة الثانية فيكون للثاني كما تقدم وهذا هو

فصل

لتعلق الجنابيين ببعض الجنابيين الاول الاستصحاب **قوله** ويبلغه
 خصم الترتيب قبل الذي والمعاملة الترتيبا يكون على اصل **قوله** المرفوع
 عز قال في حرمنا واصل هذا القبح فيبقى تعيينه في الزعم من اخصاص لكونه
 توجيهه بغير المسبب تحقيقا نحققه في ان الكلام **قوله** والقابل لارتكابه
 بالجنابات لا لا على الكثر فان جنابة لا يفيده ذلك ولا من مائة
 متابعون وفي هذا الكلام مع نقل دليله من هذه الفتوى ودعوى
 الامتناع وقول ان ابن ادريس لا يفتدح معنا لفت سبق الامتناع
 بصفة الغرض كما بان **قوله** والمنافسة لفظية اعني انما هي مع متطابقة
 ان جعل من المطلق وان جعل على الفصل من ان من قبل الشام والمرفوع
 بالفصل والمتعارف من جعل الفصل على الفصل ولكن من حيث الانفاق في
 لفظية فان المطلق هنا يفيد قابلية المدام والمحل على الفصل يفيد قابلية
 الاول الخ اي على تقدير كونه فوافي توقف قلده على طلب جميع اوليا
 حيث ان قل الاول يجوز من السبب فيوقف عليه كالاخير لا يشترط لا يتوهم
 فان الشطحات وان توقف تحقق المشرط طاعة فتقول الفصل الاول الاول على كونه
 جزا السبب الاول وطلب الجميع وعلى الثاني وهو الشرط الثاني وهو طلب الاخير
 فقط والمارد الاول مناقيل الاخير الذي هم السبب او كان شرطه ان يتوهم
 في المعنوية وعلى الثاني وهو توقف على طلب الاخير فيكون كونه شرط الظاهر
 يتفرع عليه الخ اي يتفرع على الاول وهو كون قلده او يفرع على السبب والشرطية
 اوجب ان المردود على مقتول هو الفاضل عز ذات جميع من فلهم او عز ذرية الاخير
 على الاول وهو كونه خبرا من السبب الاول وهو الفاضل عز ذرية الجميع وعلى الثاني
 وهو كونه شرط الثاني وهو الفاضل عز ذرية الاخير من انما لا يوجب من غير

لو انه زوده انها محكية ومن دفع اليه يقول بقا بعد ما ومن لم يحكم بها
صالحه الضامن فانكم بيننا ولست عليه حكم فبينما انزل الله ومن لم يحكم
بذلك منكم ولا يعلم حرام فكم واجب وموتهم الا انكم لم تعلم ان الله قد افاد
في الكلام ان لا يميز من اهلان ولست بغير الحكاية فيكون ما انزل الله من القرآن
يجوب الحكم بها حيث انما امرت من القرآن فالعلم من متعلق بحكم الذي لا يمتنع
في نفسه ما قبل انزل الله في قوله من القرآن لا يميز الدليل ان كانا من القرآن
كلما انزل الله في الحديث المتناوب في كلام الموردة على هذا الصنيع
لوسم ان خصصا به موم الحكم في كل مرة فبقا قول عليهما يخصص من خارج في
حكم في كل مرة وكلوا انزل الله في المتناوب في قوله وقد قدس الخ الى غير ذلك
التمسك به من قبح الزنا والآخر اسع الطرف في الذي هو قوله ومن لم يحكم به في قوله ان يكون
مستطافا اليهم ان العمل في ذلك اصحابا فيكون المعنى كيت عليهم ان يحكم ويحكم ان القول
على كونه انهم لا يميزون صلت على انهم ان **قوله** انهم ان الحكم في كل مرة
افادة ان الله لا يميز في مقام القضاء اليه ولا في الحكم في قوله وضع الكتاب في العيون
قوله كالنبي والنبوة والراعي الخ في ذكر النبي صفا وعلم ذكر الزنا في قوله
بعد هذا الطيف **قوله** المحكوة الاولى هي اربع ثلثين كونه فافلاس من دفن بها واولها
وتفصل في المحكوة الثانية **قوله** انتم الى الذي سوي ما تقدم وفي قوله
ان لا يميز استيفاء وطيف فافلاس معنى ان لا يميز استيفاء وفيه استيفاء المقام
ايهم **قوله** لعلنا لا نسمع اي احكامها **قوله** وفي ثبوت وجوبها اي الذي على الخان
يطلب اليه وجه قول الامام في كافي الخ والمسا لك انما قال في خبر المولى بن الفضل
واخذ الذي لا يفتوا كما يقول بعض الفقهاء في كلام المصنف ولا يفتوا في بعض الامور
فما من ولكن لو طلب اليه الذي كان اجابة ويمنع من حيث الدليل المذكور ومرة حفظ

التمسك

التمسك ليس صفا قول ان الجواب ليس في هذا في علم الاخبار والمصنف من الامم
ما اذا وجب على الجاني التنبيل فقلنا لا امرنا القول بغير قول فانما انما انما
بغيره بالقبول تم القول بغيره في عدم اختيار الجاني وفيما قول ان الجاني عليه
في المسألة من اوله ان الجاني هذا فافلاس الجاني الجاني هذا في قوله انما
فيما تم قول انزل الله في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
نفسه فيجب عليه حفظها كما يجب انما في قوله انما في قوله انما في قوله
الان في خالصه انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
هذا في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
وعلى التنبيل هو وجوب حفظ نفسه الخ وخصه بالاطراف نقطة انما
في انشاء الى انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
غاليا غير انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
بالنفس في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
الذي في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
لجرحه **قوله** وارث الما لا يملك اي العصبه وغيرهم وفي قوله انما في قوله
الزوجة انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
الانما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
تداسر في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
متعلق بدفع **قوله** مع ان في الشرح الخ الى انما في قوله انما في قوله
من حيث ان الجاني هرب من الموضوع مباينة لاداء العوض وهو الجاني عليه في قوله
بذلك نفس التي هي العوض اجاب المصنف ان لو مات فافلاس انما في قوله انما في قوله

نور الله

بشيء نفوت إلا أن ينحل القوي بالمارب فيكون ممتنا
لقت الروايات وأكثر كلام الاختاب وهذا خلاف الأحكام
نعم اعلم كتاب **الدرر النضر** في بيان ما كان في القتل خطأ
المرء لا يحل في التعبير بالورد واردة مجاز ولا كان المراد بيان ما يجب
في رابع القتل جعل توريثه **قوله** ومعهما أي مع من ذكر الله الله
هذا لأن في الأول وعدم فقد تحصل لأن في الثاني وضابط
وله كما في المقصد لأن كان يلزم عدم قصد الشخص المذنب
والمرء الثاني انصر عدم الأول يلزم منه عدم الثاني فكان الثاني ينصر
الأول **قوله** وبما كان في القتل خطأ فإنه يفتقر إلى ما عليه باعتبار ما يشبه
تكملة من وجوه وان قصد ما في كل واحد من الأثنان أو الشخص جسد تقدم التيم
لا يشترط اعتبار الجمع في الحكم **قوله** بالجمع على أي لا يخلو كالمجرم العبد **قوله** والقد
المرء مع الأول غيره وهو الرواية ضعيف فلا يقطع على أنه البراءة فلا يكون وليا لا يحل مثل
الضم **قوله** وسكر كذا أي حكم المريض كذا لكن لا لزوم في المبدأ الأول وهو جرح
الجمع يمكن تكلف أيضا للمريض في الولى فان المريض يكون وليا في الجملة كما في غير المقر
فإذا كان وليا كذلك صدق عليه أنه ولي في الزيادة وفي العمل بالحكم ووجه التكلف
في امره خصوصاً مع الفلزة بولي الحيوان ولا ولاية للمعالي في تلف النفس وما لا يبر
بغير تحت الولي والأفلا **قوله** أو ان الجني عليه في هذا وليا إن اعتقد البراءة وهو
ان الجني عليه إذا كان في الجناية قبل اغتصابه سقط وهذا غير متنازع وهو المناهضة كان قبل
لبقوط النقص **قوله** مع ان الزيادة التي هي مع استكون البراءة المذكورة لا يكون حبيبة
الأصغر من حيث الحق كما هو ثابت بما ذكره المراد في تحريمه ومنها لا وجه لغيرها وفيه ما علم
من ذلك براءة الله اعتد البراءة من الزيادة لا تحل قبل الجناية بل بعد عنها ولا يضر البراءة

ليست من عدم بل هو الجناية المثل يار إذا اردت إلى الأولى فقد افيد
عن الأول فلا بد من الجناية بما ذكره الولي **قوله** اطراد القاعدة لا بد من
المقررة الثانية الضابط لغير الجرم عليها المظهر انخرج لغير ضابطها فلا يكون
مع ظهور كون ذلك حبيبة **قوله** إلا أنهم أطلقوا في كتب في الجناية مستندا إلى
رواية في رواية وطريقها التي لا يوجب جرحه في الحكم في الغرض المقتضى
من قبل الانساب وهو ضعيف في هذه المسألة لا يظهر كون مستندا
والضابط في مقتضى القتل وان تضمن الغير لا يرد ما ذكرنا وقد تقدم
التي رويها عن ابنه من قبل الانساب الذي تنبى الضمان في الجناية
من غير قصد أصلا وما كان مضمونا دخل في باب الجنايات فيكون
المأخذ في الفرق بين المقامين وذلك وان جعلهما جميعا من باب الانساب وقد علم
جواب القولين وما افاده الشارع طالب تارة والتعليل في الموضوعين
الشارح كما يظهر من شأنه من المسألة فلا ينبغي جعله كون ذلك
مناقاة مع قصد القتل أي إذا قصد الفعل لا قصد **قوله** بل هو طلق المراد من ان
الراكب امر الفارس لا يركب الفرس **قوله** وأما ما في القتل فمما لا بد
خطا مطلقا أي ان كان عمدا **قوله** وما على صاحب الجرح الجمل لا يثبت خبر الجرحا وعلى
صاحب وفات بموت ضلطان الموصول والمراد تصيب كل منهما تصيب من الجناية **قوله**
تسلطت ضعف دية الظاهر من أن يكون الشاؤك جازي ولو من قبل كاشف حد
القصاص من الدم أو من مثل كل أو غير عليه **قوله** فقامت من أبي الجناحة والاشارة إليها
جاءا وأوقع القصاص في ضلطانها ثم منها **قوله** ما دل على منافعها أي ان لم يكن في
الصبيته وان كانت الصبيته وان كانت الصبيته جبر هذا الضبط **قوله** فاعدا على ضابط
واعدا **قوله** من إطلاق الانساب التي هي عقابته معقول الإطلاق وأما ما استندت **قوله**

يقول ايضاً في من في ماله الا فليس لا يشبه حفظ او فاما ان الامور اعلم
على مكتب طاب تراه في الحاشية فانه روي في قوله الخار على عزه
فالمية ووصف الناس من كتابهم الشبان فقال لا اباكر اخص بهم وقال
هم مثلت بهيم وما عليها حتى فقال اباكر اخص بهم فقال نعم بل
فلا على الخار في سائر ارجح من اخبار النور وان كان الخار في النور
ان عليهم ان يرفع رتبته الى الله سبحانه فقال اللهم الذي
يقض الله بين اثنين **قوله** وفيه ما انكرا الركاب في الخ كانت
ما انكرا الركاب في الخ كانت اول اخص من انكرا وفيه ما انكرا
مدا مناسب لخص لا فيهم فكانه قدس بقوله انكرا في الخ
مدا للغير كان المناسب وفيه ما انكرا الركاب في الخ لوقتها
نما ان يكون تفسير التفسير المغفور وان من هذا القاعل يمكن تكميل
لا من التفسير ويطوي ما من هذا **قوله** واصلا الربيه الى فصل
الربيه بالروي من هذا الفصل على الربيه وميت الحفيرة للاسدية
من تقيته الخا لا بام الخ **قوله** وفيه ما الخ الى في جميعها كما وجبها المعرف الخ
فالحل في دفع النزاع فان النزاع في كونها الا في الاصول من جهة ما تقدمت
من الذي على وجه المذكور من التفسير في التكميل المذكور بحيث يطابق عقول الروايين
يلتحل النزاع المعرف للاصول كما بين في اخر البحث ان على الاول تمام الذي يلائم
استقلال ما لا يحد على الثاني في الثالث وعلى الثالث في الرابع وعلى الرابع في الخامس
بين المتأخر للاسدية في الحاشية ان لكل من يكون على الاول في الثاني
مما لا يلائم وضعت دية الثالث لا تلتف بهيم وعذب القول في ذلك دية
الثالث لا تلتف بهيم وعذب الاول في ذلك دية الرابع لا تلتف بهيم في ذلك بالاعمال

في الخ

لوازم

في الخ

او في

كون

الم

من تقيته

فالحل

من الذي

يلتحل

استقلال

بين المتأخر

مما لا يلائم

الثالث لا تلتف

في ذلك

بالاعمال

في الخ

لوازم

في الخ

او في

كون

الم

من تقيته

فالحل

من الذي

يلتحل

استقلال

الثاني نصف دية الثالث في ذلك دية الرابع على الثالث في ذلك
التوجيه السابق ان الاول لم يقبل له نصف دية الثاني في ذلك الاول
الثاني الثالث والرابع في ذلك الثالث في ذلك والرابع في ذلك
على الاول والثاني والثالث فاستحق ما يجب من ذلك عليه وهو الثلث فقط
ما جاء على الثالث والرابع وهو الثلثان والثلث فثلاثان وهو الاول
مواحد وهو الرابع فاستحق ما في ذلك اي الثلث في ثلثه
على واحد وهو الرابع في ثلثان فيجب ما جاء في ثلثه
الثلث فاستحق تمام الذي لا يحسن على الحد في ثلثه فاستحق ما في ثلثه
لا يبرهن في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه
ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه
كون الثالث في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه
كما تقدم في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه
وبدفع ذلك الى الرابع فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه
والثالث لا يلزم من هذا التوجيه ان يكون دية الثالث على الاول والثاني على الاول
فقط اذا دخل الثلث في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه
الواقع على سبيل المثال في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه فاستحق ما في ثلثه
جيد **قوله** وذلك يوافق خاف البير لا يدل على علمه بالبرهان ان اصل ذلك ما
وسم خلاصة خاف **قوله** ما يطابق عليه ما اخر من غير صغير القير **قوله** واستقلت الاول
الخ اي اشملت رواية ابو بصير على ان النيب طريقة العمل ورواية الملاحة كونه
وعلى الخاف لظنه ان في طريقة العمل ورواية الملاحة طريقة العمل من الخاف
قوله لكن في سند الراويين نصف كفي في الحاشية في طريق الاول على ان

في الخ

لوازم

في الخ

او في

كون

الم

من تقيته

فالحل

من الذي

يلتحل

استقلال

بين المتأخر

مما لا يلائم

الثالث لا تلتف

في ذلك

بالاعمال

في الخ

لوازم

في الخ

او في

كون

الم

من تقيته

فالحل

من الذي

يلتحل

استقلال

بين المتأخر

مما لا يلائم

من الى الوضوء وهو النصف من حيث ملاحظة كونه عضو كافي
 بهن وتجان **قوله** لما انفرد الخ الى الذي فيهما سوطا لما انفرد ان الشياخ
 لوجه والمراد من الخ الى الذي فيهما سوطا لما انفرد ان الشياخ
 القيد ما في كتاب طريف **قوله** او حكم الشياخ الذي في
 شياخ العضو الى المراد **قوله** في الذي ثمانية فانما ان ان دية ثمانية
 وقبيلها ثمانية فانما **قوله** في الذي ثمانية فانما ان ان دية ثمانية
 وان اسئوب فقيد ما من غيرهم ولا بان احدية ودفعه
قوله ويحذف فينا الابلغ ثلث الذي كرج الذكر كالاثنى عشر
 لما الابلغ ثلث الذي كان الاثنى عشر كرج الذكر فينا الابلغ
 في ثمرها كرج الذكر في ذلك وفينا الابلغ ثلث الشرايع دية
 كرج لان لثقت دية الذكر ونصف دية الاثنى عشر في ثمانية دية
 ايضا بقوله وخبره مبتدأ خبره كرج الذكر وقوله كالاثنى عشر ان
 كالاثنى عشر فينا احتمالا **قوله** ولو امكن ان يكرى لواقع الزيل المرأة
 الاثنى عشر ولما الذي عليه تامة ان فلنا ان يوجب الذي على الزيل مع غل
 لا ترى عدم الوجوب وجواز الزيل مع فلا يجب عليه شي لو افغها لانه
 ما يخبر **قوله** عزة عدا وافته صفا القاصح يمكن وجه **قوله** وقبله
 ما يشبه القابل بالفرع ابن ادرين مدعي الاجماع الشيخ في الخلاف وفيه نظر وجه
 ان افطرا الجزير لا يلزم منه ذلك مع ان المالك المشبه لا يفسد ولا يفسد اليه
 كونه ليس متلو كعضا انه لذلك لا يفسد حكم المتلو كعضو كونه متلو
 دون اخرى بل هو في اقل ضعيف **قوله** بون جيد طاب ثلث
 ان الاول افغنى ردا وتوايت المشهوره نظرا الى انها غير واحد ولم يعمد صحتها

والثاني قيل ان النقص النادر انني **قوله** ولا يخفى ما فيه لظهور
 القولين وعدم تحقق الاجماع **قوله** وهو مشكل على الثلاثة المتضمنة
 للاحتكاك لمن حيث حنفت الرأية فلا يوجب خلاف ذلك هذه صورة خطها
 ناسين انني ناسله الله من هذا المعلق مع ثبوت الفكر الموجب لقبول
 بحمد الله وعونه والمؤمن من كرمه وعفوه التفتيح عما وقع من الخطا
 بقوله ولقد القينا الى الله تعالى على محمد بن الحسن بن مضعه ثانيا وزا
 وحشرهم مع انهم وساداتهم وذلك في يوم الاربعاء السابع والع
 الاخر سنة خمس وسبعين بهذا لالف نفعه الله به
 ثم المأثور من نظريه بيان البصير وناوله بسيد
 قصير العفو عن المغفول اذ هو على غير من
 عصم الله والحمد لله وحده وصلى
 على سيدنا محمد وآله الطاهرين
 صلوات الله عليهم
 اجمعين
 ترميز

